الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف / المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf / M'SILA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des sciences de Gestion

رقم التسجيل: ...../..../..... : N°

الموضوع:

دور هيئات الدعم المالي في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب 2010–2016) بالمسيلة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبة:
رقيق بشرى

الأستاذ المشرف:
نوي نورالدين

أعضـــاء لجـــنة المناقشة

1. د- بركاتي حسين	رئيسًا
2. د- نوي نورالدين	مشرفًا ومُقررًا
3. أ- مهني بوريش	مناقشًا

السنة الجامعية: (2017 - 2018)

شكر وتقدير

"كن عالما ... فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فاحبب العلماء، فإن لم تستطيع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث وجهد وإجتهاد تكللت بإنجاز هذا العمل، نحمد الله الذي علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على خير البرية، سيدنا محمد عليه أفضل الصلات وأتم التسليم ...

في ختام هذا العمل اشكر كل من وجه النصيحة او يسر لي السبل، على رأسهم الأستاذ المشرف" نوي نور الدين" الذي تكرم بإشرافه على هذه المذكرة فقد كانت لملاحظته وتوجيهاته القيمة أثر كبير فيا.

شكرا كذلك لكل الأساتذة المحترمين،اساتذة قسم علوم التسيير

شكرا كذلك إلى كل من علمني، حرفا، كلمة.

بشـــــــرى

الإهـــــــــــــداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى قرة عيني , إلى من جعلت الجنة تحت قدميها, إلى التي وهبتني كل شيء الى من جرعت الكاس فارغا لتسقيني قطرة حب,الى من كلت انامله لتقدم لنا لحضة سعادة , الى من كللها الله بالهيبة والوقار... الى من علمتني العطاء بدون انتظار... الى القلب الكبير الى رمز الحب الى بلسم الشفاء امي الغالية

الى الرجل العظيم صاحب الصبر الجميل , الى الذي افنى حياته من اجل تعليمي

إلى من وطأ الأشواك حافيا ليوصلني الى ما وصلت اليه اليوم الى اعز انسان ابي العزيز حفظه الله إلى من عشت معهم اسعد اللحظات الى نبض البيت وفرحه اخوتي

وأخواتي إلى كل الأقارب والأحبة إلى رفيقات دربي وحبيبات قلبي إلى جميع طلبة علوم التسيير إلى كل من كان له اثر طيب في حياتي و الى كل من نسيهم قلمي .

قائمة الفهارس

فهــرس المحتـويات

إهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات **I**

فهرس الجداول **IV**

فهرس الأشكال **VI**

مقدمة أ

الفصل الأول: مفاهيم عامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واليات تمويلها

تمهيد 2

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 3

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 3

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 7

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية 8

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 12

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 13

المطلب الثاني: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 16

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني 18

المبحث الثالث: برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها 23

المطلب الأول: البنوك التجارية وهيئات الدعم المالي 23

المطلب الثاني: برامج التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 29

المطلب الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 32

خلاصة 37

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل وإنشاء م ص و م بالمسيلة

تمهيد 39

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 40

المطلب الأول: إنشاء وتعريف الجهاز الوطني لدعم تشغيل الشباب 40

المطلب الثاني: تقديم الوكالة المحلية لدعم وتشغيل بالمسيلة 43

المطلب الثالث: مسار دراسة المشاريع في الوكالة 44
المبحث الثاني: دراسة تقيمية لدور الوكالة فى إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة 47
المطب الأول: منهجة الدراسة 47
المطلب الثاني: تقييم حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات ص وم بالمسيلة 48
المطلب الثالث: تقييم حصيلة تمويل المؤسسات على التنمية بولاية المسيلة 51
المبحث الثالث : استعراض النتائج واختبار الفرضيات 60
المطلب الاول : عرض نتائج الدراسة 60
المطلب الثاني: مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة 61
المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضيات 62
خلاصة 65

الخاتمة 66
قائمة المراجع 71

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوربي	6
02	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان العربية	6
03	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لبعض البلدان	9
04	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة لبعض البلدان	11
05	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2010-2016)	16
06	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2010-2016.	17
07	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل للفترة (2010-2016)	18
08	أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2014-2015	19
09	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الجزائري للفترة 2011-2013	21
10	مستويات تمويل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار	26
11	مؤشرات تطور البنية التحتية المالية في الجزائر في مؤشر تسيير الأعمال	33
12	مؤشر القطاع النقدي والمصرفي في الجزائر للفترة 2010-2013	34
13	الهيكل المالي لتمويل الثنائي	41
14	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	42
15	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة للفترة 2010-2016	48
16	حصيلة تمويل المؤسسات المنشاة من طرف الوكالة (2010-2016)	50
17	عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	52
18	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس	54
19	العدد الإجمالي للمناصب العمل المستحدثة حسب الجنس.	56
20	تطور الحصيلة الإجمالية للقطاعات بولاية المسيلة خلال الفترة (2010-2016)	58

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي في الناتج حسب مستوى الدخل.	9
02	مراحل المرافقة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	46
03	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة (2010-2016)	49
04	عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2010-2016)	53
05	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب الجنس	55
06	عدد مناصب العمل المستحدثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2016)	57
07	توزيع المؤسسات الممولة حسب قطاعات النشاط (2010-2016)	59

مقدمة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه المؤسسات في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، فالدلائل تشير إلى أن هناك اتجاها عالميا متزايدا لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأهميتها المتزايدة في اقتصاديات الكثير من الدول النامية منها والمتقدمة على حد سواء.

يتفق الاقتصاديون على أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، من خلال توفير فرص عمل وتنويع الهيكل الصناعي وترقية الصادرات ومساهمتها في جذب المدخرات المحلية في القيمة المضافة، وعلى أنها من أهم الوسائل الفعالة لإحداث الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها وقدرتها على المنافسة وغزو الأسواق الأجنبية.

في ظل المنافسة العالمية المتنامية؛ بات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية مرهونا بمستوى أدائها، وتحقيقها لمستويات عالية من الأداء (تعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم ثروة الملاك) يتعرض لجملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وقدرتها على العمل منها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كمشاكل الإدارية والتنظيمية والمشاكل المتعلقة باليد العاملة غير المؤهلة ....الخ، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كمشاكل التسويق والمشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا وغيرها من المشاكل، ولعل اكبر هذه المشاكل التي يعاني منها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المتعلقة بالحصول على مصادر التمويل المختلفة.

الجزائر وكغيرها من الدول أولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في بناء اقتصادها فأنشأت الوكالات والهيئات الداعمة لها ، والتي تلعب دورا هاما في تمويل ودعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما يدعم هذه المؤسسات بالاشتراك مع بنوك ومنها ما يساهم في تمويلها دون اشتراك مع البنوك ، ومن بين الوكالات التي تم إنشائها :-ANSEJ-CNAC-APSI-ANDI ANGEM-FGAR وصندوق الزكاة ، كما اعتمدت على برامج لتأهيلها وتحضيرها لبيئة أكثر تنافسية من خلال دعمها وساعدتها على إعادة بناء وتطوير وظائفها قصد الوصول إلى المستوى التنافسي محليا وخارجيا ،وكانت هذه الخطوة بمثابة التشجيع الأكيد لها من خلال التسهيلات والمزايا المقدمة ،وتشجيع الإبداع والمنتجات الجديدة والمحافظة عليها ،لكن رغم كل هذه القدرات التي تتوفر عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى ضعيفة في غياب الإشكال الملائمة للدعم والترقية من طرف السلطات العمومية نتيجة وجود عراقيل تعيق مسارها لذا يعد تشجيع إنشاء ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كأحد الحلول المهمة والأساسية لحل مشكلة التمويل في مختلف دول العالم وخاصة البلدان النامية بحكم افتقارها لرؤوس الأموال المساعدة في إنشاء المؤسسات الكبيرة .

إشكالية البحث:

انطلاقا من ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة ضمن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور مساهمة الوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب بولاية المسيلة في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية ؟

- ماذا يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر ؟
- ما هي أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي حصيلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسيلة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ؟
- ما هو دور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم دعمها من الوكالة الوطنية للتشغيل في التنمية المحلية لولاية المسيلة؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية ننطلق من الفرضيات التالية :

الفرضية الاولى : لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثر كبير على كبير على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرضية الثانية: بالرغم من الاهتمام الذي حظيت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أن مشكلة التمويل أحد اهم العواتق أمام القيام بدورها.

الفرضية الثالثة: تعتبر حصيلة التمويل في الولاية ضعيفة مقارنة بالتي يتم إنشائها.

الفرضية الرابعة: تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية المسيلة من خلال التطور الإيجابي لعدد المؤسسات الممولة وعدد مناصب المستحدثة

منهجية البحث:

للوصول إلى تطلعات الدراسة والإلمام بمختلف جوانب المواضيع وتحليل أبعاده وكذا الإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد على المناهج المُستخدمة عادة في الدراسات المالية والاقتصادية وهو المنهج الوصفي في الجانب النظري،أما الجانب الميداني فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي ، وتم الاعتماد على مجموعة من الأدوات:

- المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة من كتب ومجلات، مقالات وأعمال الملتقيات والندوات الوطنية والدولية، الدوريات ومختلف الوثائق و النشريات لمختلف الهيئات والجهات الرسمية؛

- الدراسات السابقة المرتبطة وذات الصلة بموضوع الدراسة خاصة ما تعلق منها بالجزائر؛

- القوانين والتشريعات الخاصة بتأطير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛

- المعطيات الإحصائية من جداول وأرقام متعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛

- الاتصال بمختلف الهيئات الرسمية ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وزارة وصية، هيئات وصناديق الدعم المالي، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية المسيلة.

حدود الدراسة:

تتلخص حدود الدراسة في ما يلي:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كأحد اهم اليات الداعمة في حين لم يتم التطرق لبقية الاجهزة .

الحدود المكانية: شملت الدراسة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية المسيلة.

الحدود الزمانية: تناولت الدراسة الفترة (2010-2016) وذلك اعتمادا على الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة .

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في العناصر التالية:

- تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وخصائصها؛

- مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، من خلال إبراز الدور الذي تلعبه في تحقيق القيمة المضافة والمساهمة في الرفع من مستويات الناتج الوطني، بالإضافة إلى توفير مناصب العمل وكذا المساهمة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

- عرض حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة للفترة 2010-2016 وانعكاساتها على عدد المؤسسات وعدد مناصب الشغل؛

- تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها المساهمة في تفعيل دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يسمح في تحسين أدائها وبالتالي نموها واستمرار نشاطها.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الاقتصاديات إذا أضحت تمثل رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في تحقيق معدلات نمو مقبولة وكذا استقطاب اليد العاملة من خلال توفير مناصب عمل لطالبي العمل على اختلاف مهاراتها ومستوياتها التعليمية، ومساهمتها الفعالة في ترقية صادرات هذه البلدان.

ونظرا لهذه الأهمية البالغة لهذه المؤسسات والدور البالغ الذي تلعبه في شتى المجالات، وبالنظر إلى المشكلات التي تعاني منها خاصة مشكل التمويل الذي يعد أهم المعوقات الرئيسية أمام نمو هذه المؤسسات واستمرار نشاطها ولتجاوز مشكلة التمويل انشئت الدولة العديد من الاجهزة منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتأتي هذه الدراسة لتوضيح مساهمة هذه الاخيرة في تمويل وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة .

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات البحثية موضوع دور هيئات الدعم المالي في انشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جوانب عديدة سواء تعلق الأمر هيئات التمويل أو من خلال دراسة إشكالية تمويلها وفي ما يلي عرض موجز لأهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

- **دراسة العايب ياسين (2011):** تحت عنوان "**إشكالية تمويل المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، حيث هدفت الدراسة إلى البحث عن العوامل المحددة للتمويل من مختلف مصادر التمويل وإشكالية عدم قدرة هذه المؤسسات على الدخول إلى السوق المالي. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ترجع إشكالية تمويلها إلى مجموعة من العوامل، منها ما هو مشترك بينها في معظم دول العالم كخصوصياتها المالية تجاه عدم تماثل المعلومات بينها وبين مؤسسات التمويل والآثار السلبية لصغر حجمها. ومنها وما تختص به المؤسسة في الجزائر كضيق نطاق التمويل وخاصة التي تساعد على تدنيه عدم تماثل المعلومات كالمؤسسات التي تفرض المشاركة في الأموال الخاصة، وضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ضعف التحكم في التكنولوجيات التي تساعد على جذب المؤسسات المتخصصة للتمويل.

- **دراسة حبيبة فرحاتي (2013)** والتي جاءت بعنوان **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة الجزائر 2001-2011)** حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها ولصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مختلف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة من طرف هده الهياكل تهدف إلى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استمراريتها .

تقسيمات البحث:

للإلمام بالبحث بجوانبه المختلفة تم تقسيم البحث إلى فصلين :

الفصل الأول والذي يحمل عنوان الإطار النظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويتناول في مبحثه الأول إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثاني فتطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أما المبحث الثالث فتناول المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أما **الفصل الثاني** فجاء تحت عنوان: دراسة ميدانية لدور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة للفترة 2010-2016 ، ويتناول في مبحثه الأول تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أما المبحث الثاني فتطرق إلى عرض اهم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج .

أما خاتمة البحث فقد تضمنت حوصلة للنتائج النظرية والتطبيقية للدراسة بالإضافة إلى مختلف التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج تمويلها

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج تمويلها

تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم حيث أنها تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية، وفي هذا الفصل سيتم التعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التعريف وأهميتها في الاقتصاد الوطني، والتعرف على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تعيق نموها وتطورها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة من طرف مخططي السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان لما لها من أهمية بالغة في تنمية الاقتصاديات الوطنية وفي ما يلي سوف يتطرق الى مختلف التعاريف التي تناولت مفهوم هذه المؤسسات وكذا أهميتها في مختلف الاقتصاديات .

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد الدول على مجموعة من المعايير في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ماهي كمية ومنها ما هي نوعية ، وتتباين هده التعريفات نتيجة لوجود مجموعة من العوامل تتحكم في تحديد هذه الأخيرة ونذكر منها :

أولا- اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها الدول المتقدمة والدول النامية وينعكس هذا التفاوت على مستوى التكنولوجيا المستخدمة في كل دولة وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية[1]، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في أي بلد مصنع كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية قد ينظر إليها على أنها مؤسسة كبيرة في دولة نامية كالجزائر أو المغرب بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي مابين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والجزائر من جهة أو المغرب من جهة أخرى .

ثانيا- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي:

يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب النشاطات الاقتصادية (صناعية، تجارية، زراعية، خدمية)، ومنه تختلف أيضا تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى أخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها، وتحتاج إلي يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية والخدماتية على الأقل بنفس الدرجة [2].

ثالثا- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة، وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى

---

[1]- عبد الله بلوناس وآخرون، **تكامل آليات التشغيل مع المؤسسات ص و م لتحقيق التنمية في الجزائر**، مجمل مداخلات الملتقى الوطني الأول، جامعة بومرداس،18-19 ماي 2011، ص 642.

[2]- زرقاني رابح، **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2014، ص 4 .

فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيميائية والتعدينية... الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال الصناعة الغذائية أو في مجال التجارة [1].

رابعا- العوامل السياسية:

تتمثل في ما مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل دعمه وتوجيهه وترقيته، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بهذا القطاع[2].

خامسا- العوامل التقنية:

ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات ، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

وفي ما يلي عرض موجز لأهم التعاريف التي تبنتها بعض الدول والهيئات في تعريف المؤسسات ص و م :

1- البنك الدولي:

يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي[3]:

1-1 المؤسسة المصغرة:

وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

---

[1]- رابح خوني وحساني رقية، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص894.

[2]- حميدي يوسف، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 66 .

[3]- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر الجزائر 2005، ص11.

1-2 المؤسسة الصغيرة:

وهي التي تظم أقل من 50 موظفاً وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

1-3 المؤسسة المتوسطة:

ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

2- تعريف منظمة العمل الدولية:

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض الأخر قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا أو ربما بدون رأس مال ثابت، وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكتسب دخولا غير منتظمة وتوفر فرص عمل غير مستقرة وتدخل ضمن القطاع غير الرسمي وهي غير مسجلة ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية[1].

ومما يلاحظ على هذا التعريف أنه قد اعتمد على المعايير التالية لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2]

- مؤسسات فردية يملكها ويديرها شخص واحد لحسابه وهذا مقبول.
- تعمل في المناطق الحضرية فقط، مع أنها تتواجد أيضا في المناطق الريفية.
- رأسمالها صغير جدا ولم يحدد حدا أقصى له وتستخدم كفاءات ضعيفة.
- الدخل فيها غير منتظم وتوفر فرص عمل محدودة وهو غير صحيح على إطلاقه.
- تدخل في إطار القطاع غير الرسمي وهذا ينطبق على أغلبها لا كلها.

3- تعريف الاتحاد الاوربي :

اتفقت دول الاتحاد الاوربي على تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما تم تقريره في القانون 124 – الجريدة الرسمية الخاصة بالاتحاد الاوربي الصادرة بتاريخ 2003/05/06 والذي يقوم بتصنيف المؤسسات كما هو موضح بالجدول التالي :

---

[1]- محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر أيام:25-28 ماي 2003، ص 359.

[2]- محمد عبد الحليم عمر ، **مرجع سابق**، ص 359.

الجدول رقم (01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوربي

نوع المؤسسة	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الإعمال	الحد الأقصى للموازنة
مصغرة	9	02 مليون أورو	02 مليون أورو
صغيرة	49	10 مليون أورو	10 مليون أورو
متوسطة	249	50 مليون أورو	43 مليون ا أورو

المصدر: وسيلة سعود، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه (غ منشورة) ، قسم علوم التسيير كلية الاقتصاد ، جامعة المسيلة ، 2016، ص 69 .

4- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية :

على غرار باقي الدول اعتمدت البلدان العربية على مجموعة من المعايير منها عدد العمال ورأس المال المستثمر والجدول التالي يوضح تعريف بعض البلدان العربية:

الجدول رقم 02: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان العربية

الدولة	نوع المؤسسة	عدد العمال	معايير أخرى
اليمن	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- أقل من 4 عمال - أقل من 10 عمال	
الأردن	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- بين 2 – 10 عمال - بين 10– 25 عامل	
السودان	- المؤسسات الصغيرة	- أقل من 10 عمال	
مصر	- المؤسسات الصغيرة	- أقل من 50 عاملا	رأس المال بين 50 ألف ومليون جنيه
السعودية	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- بين 1–20 عاملا - بين 21– 100 عاملا	رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال
البحرين	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- بين 5–19 عاملا - بين 20– 100 عاملا	
العراق	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- بين 1–9 عمال - بين 10–29 عاملا	رأس المال المستثمر للمؤسسات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار
دول مجلس التعاون الخليجي	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- أقل من 30 عاملا - أقل من 60 عاملا	لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2 مليون دولار رأس المال المستثمر بين 2–6 مليون دولار

المصدر : نور الدين نوي ،محاولة تقييم المزيج التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، مقدمة لقسم علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، ص 67.

5- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

تعرف المادة 05 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بالجريدة الرسمية العدد 2 الصادر بتاريخ 2017/01/11 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و / أو الخدمات :

وتعرف ما يلي :

- تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50)الى ما تين وخمسين (250) شخصا, ورقم اعماله السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري الى اربعة (4) ملايير دينار جزائري, أو مجموع حصيلتها السنوية مابين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) جزائري.
- تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين عشرة(10)الى تسعة وأربعين (49) شخصا, ورقم اعماله السنوي لايتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.
- تعرف المؤسسة الصغيرة جدا ة بأنها مؤسسة تشغل مابين شخص (1)الى (9) اشخاص، ورقم اعماله السنوي اقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين مليون (20) دينار جزائري.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من السمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبرى ، نذكر منها:

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العاملين بها ومحلية النشاط ، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء ، مما يجعل تقديم السلعة أو الخدمة يتم في جو يسوده نوع من الصداقة[1].

- إن اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التقنية البسيطة يتيح لها المرونة في العمل وتخفيض التكاليف غير المباشرة ، مما يساعدها على التكييف السريع مع مستجدات السوق[2].

---

[1]- ناصر سليمان ومحسن عواطف، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، فيفري 2011، ص 5 .

[2]- عبد القادر محمد، سعود فياض الفياض، "**الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية:الدور و المعوقات**"،مجلة التعاون الصناعي، العدد60 ، الدوحة، 1992 ، ص14.

– تعتمد أغلب هذه المؤسسات على المواد الأولية الخام المحلية، مما يجنبها مخاطر تقلبات أسعار الصرف وانعكاساته على نتائجها المالية.

– توفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد وهو ما يسمح بالانتشار السريع صعودا أو نزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها. أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا ونفسيا. وهي في مثل هذه الأحيان قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسة السوق المعقدة لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين[1].

– إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة،

– يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات الاخرى.

– تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهما كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تزايد في الآونة الاخيرة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبارها كقاطرة للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي لما تحققه من مستويات نمو عالية في مختلف المجالات، وكذا اسهامها في الرفع من معدلات التشغيل في مختلف البلدان وتحقيق مستويات نمو متباينة في الناتج الوطني لمختلف البلدان وكدا المساهمة في تحسين المستوى المعيشي لمختلف فئات المجتمع . وفي مايلى سوف يتم توضيح مدى مساهمة هذه الاخيرة في التنمية .

أولا – **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي:**

زادت قناعة الدول النامية والمؤسسات المالية الدولية خلال السنوات الأخيرة بأهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالإضافة إلى مساهمتها الكامنة في زيادة القيمة المضافة ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية، وتحسين الكفاءة والابتكار والإنتاجية من خلال تعزيز المنافسة، والمساهمة في جهود تنويع الهيكل الاقتصادي، ويقدر بأن هذه المؤسسات تساهم بحوالي 45 في المائة في التشغيل في القطاع الرسمي، و33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، وترتفع هذه النسبة لو تم أخذ

[1]– قدي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الأغواط 8– 9 أفريل 2002، ص 143.

القطاع غير الرسمي في الحسبان، ويبين الشكل (1) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج مع وبدون مساهمة القطاع غير الرسمي وفق مستويات الدخل، حيث تتراوح بين 63 في المائة في الدول الفقيرة و69 في المائة في الدول متوسطة الدخل، وحوالي 64 في الدول المتقدمة.

الشكل رقم (01): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي في الناتج حسب مستوى الدخل

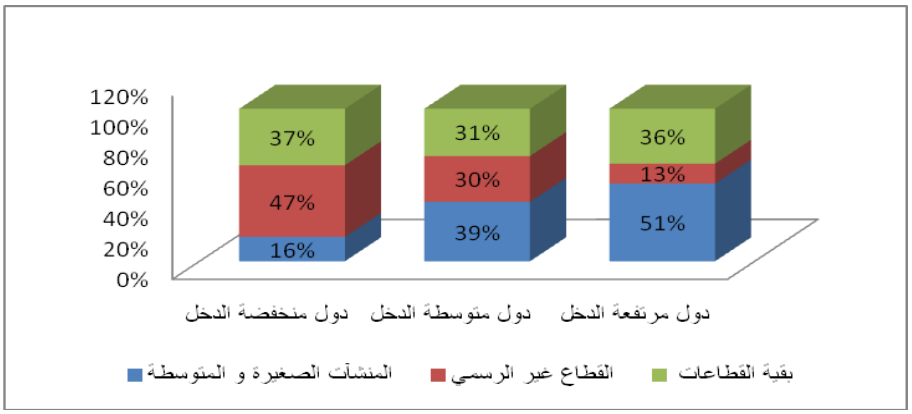

المصدر : نور الدين نوي ،محاولة تقييم المزيج التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، مقدمة لقسم علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، ص46 .

ثانيا – **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:**

تشير الدراسات إلى أن تكلفة خلق فرصة عمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل بمعدل ثلاث مرات من المؤسسات الكبيرة بشكل عام الأمر الذي يخفف الأعباء المالية على ميزانية الدولة الموجهة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا انطلاقا من خاصيتها في تكثيف عنصر العمل، وانخفاض معيار رأس المال نسبيا بالإضافة إلى ارتباط نشاط هذه المؤسسات التي تميل أكثر إلى توظيف الأقارب والأصدقاء والنساء دون اشتراط مؤهلات علمية أو الشهادات التي تشترطها المؤسسات الكبيرة. والجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لبعض الدول :

الجدول رقم (03): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لبعض البلدان

الدول	نسبة المؤسسات ص وم	نسبة المساهمة في التشغيل
دول منظمة التعاون الاقتصادي	99.1	61.2
شرق أسيا والمحيط الهادي	94	79.2
أمريكا اللاتينية	92.3	41.3
الدول العربية	82.7	33
الصين	99	73
الهند	95	80
كوريا الجنوبية	99.7	71
البرازيل	99.2	66.8
الشيلي	99.1	52.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر، 2010.

ثالثا- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا الى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا انه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع[1].

[1]- صفوت عبد السلام، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة**، دار النهضة العربية، 1993، القاهرة، ص 45.

ومن ناحية أخرى، فان الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج[1]. والجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة لبعض البلدان:

الجدول رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة لبعض البلدان

البلد	المساهمة في القيمة المضافة (%)
إيرلندا	28
اليونان	75
إيطاليا	72
البرتغال	73
اسبانيا	68
فرنسا	55
اليابان	49

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر، 2010.

رابعا – دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الإقليمي:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي ترتكز ببعض المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية هامة والتي من بينها:

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص 46 .

أ- تنويع الهيكل الصناعي:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، فحيث يكون الطلب على أحد المنتجات محدودا فيصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير وذلك بدلا من الاستيراد ومن ثم تقوم هذه المؤسسات بهذه الوظيفة[1].

ب- توزيع الصناعة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا دورا هاما في مجال توزيع الصناعة، وذلك أن إقامة مؤسسات جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اجتماعيا واقتصاديا، لذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تسهم في تخفيف الفوارق الإقليمية من خلال قدرتها على الانتشار وتوزيع المؤسسات في مختلف المناطق، الأمر الذي يساعد على توزيع الدخل فيها ومنه التخفيف من حدة الفقر[2].

خامسا : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدالة توزيع الدخل.

تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في عدالة توزيع الدخل وهي زاوية أخرى تحققها الصناعات الصغيرة، فنمط توزيع الدخل يحقق العدالة في توزيعه وذلك في ظل وجود أعداد كبيرة من هذه المؤسسات والمتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية وتشغل بها أعداد كبيرة من اليد العاملة، مقارنة بنمط التوزيع السائد في ظل أعداد محدودة من المؤسسات الكبيرة[3].

سادسا- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الثقافي في الاقتصاد

تسمح إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المهاجرين بممارسة نشاط اقتصادي لا يستطيع منافستهم عليه أبناء المجتمع، حيث تتوفر لهم الفرصة للحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية. لكن بمرور الزمن تبدأ الحصة السوقية في التوسع، وهو ما يحصل في أغلب المجتمعات التي تنزح إليه جماعات غريبة عليها، فتوفر لها فرص البقاء والعمل.[4]

---

[1]- عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 60.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

[3]- أحلام ساري، نوال بوعلاق، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011، ص 18.

[4]- **نفس المرجع السابق**، ص 18.

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولت الجزائر على غرار العديد من الدول أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتباره قطاعا حيويا في ظلا ما يشهده قطاع المحروقات من تدهور وانتكاسة لأسعار البترول ، فمنذ بداية سنة 1991 والجزائر تعمل على النهوض بهذا القطاع من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات في مختلف المستويات سواء على مستوى الدعم المالي أو ما تعلق بالدعم الفني لهذه المؤسسات وفي مايلي عرض لأهم المحطات التي مر بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الوطني .

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كان في غالبيته بعد الاستقلال ، فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة بدون أن يكون بحوزتها البنية التحتية ولا البنية الفوقية ولا تستحوذ على خبرة تاريخية[1]، وبصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاث مراحل ميزت تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية منذ ظهورها بعد الاستقلال:

أولا– المرحلة الأولى (1963– 1982):

كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة، وتم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب، كما أنها ومنذ 1976 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية

تم إصدار القانون الأول للاستثمار في 1963، وهذا لمعالجة عدم استقرار المحيط الذي عقب الاستقلال، ولم يكن له أثر ضعيف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966، كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية. وقد أعطى هذا القانون للدولة الاحتكار في القطاعات الاقتصادية الحيوية، وأصبح الحصول على موافقة للمشاريع الخاصة إجباريا من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير محددة.

واعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام ، الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة ، طبقا لإستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي آنذاك . وخلال كل هذه الفترة 1963–1982، لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص، والذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية. بالإضافة إلى ذالك فرضت

[1]– بوزهرة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (حالة المشروعات المحلية بسطيف)**، بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 2003، ص 236 .

مراقبة صارمة من أجل الحد من توسع المؤسسات الخاصة، كذلك الجباية كانت تحد من التمويل الذاتي. بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما، والأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه الوضعية أدت إلى سلوك "الحذر التكتيكي" لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة . كانت المجالات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل، وتحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة. وبصفة عامة، التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة والخدمات، أين استمر الخواص الاستثمار فيها. أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبني إستراتيجية الاستيراد للمواد الاستهلاكية النهائية (المواد الغذائية، النسيج، مواد البناء،...)[1] .

ثانيا– المرحلة الثانية(1982– 1988):

خلال هذه الفترة ، وحسب الأهداف التي حددها المخطط الجزائري ، كانت هناك إرادة لتأطير، وتوجيه المؤسسات والمتوسطة . هذه الوضعية ترجمت بإصدار إطار تشريعي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص (القانون 1982/08/21) الذي تستفيد من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض الإجراءات خصوصا[2] :

- إمكانية الحصول على المعدات ، وفي بعض الحالات المادة الأوليةّ .
- التوجه المحدود لسلطات الاستيراد (AGI)، بالإضافة إلى نظام الاستيراد بدون دفع . هذا التشريع واصل في تقوية بعض عراقيل توسع قطاع (م.ص.م) الخاصة ، وهذا عن طريق :
- إجراء الاعتماد أصبح إجباريا لكل الاستثمارات (وهذا يمثل استمرارا لقانون 1966 .
- التمويل عن طريق البنوك حدد بـ 30بالمئة من الاستثمار المعتمد .
- مشاريع الاستثمارات يجب أن لا تتجاوز 30 مليون دينار ، من أجل تكوين الشركات ذات المسؤولية المحدودة ، أوشركات أسهم ، و10 مليون دينار من أجل إنشاء المؤسسات الفردية ،
- منع امتلاك عدة مشاريع .

---

[1]– ناصر دادي عدون ، عبد الرحمن بابنات ، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، دار المحمدية العامة ، 2008، ص 123

[2]– صالح صالحي ، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد الثالث ، 2004 ، ص ص 26–27.

ثالثا- المرحلة الثالثة (1988 – إلى يومنا هذا) :

في سنة 1988، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر تم اختيار التوجه نحو اقتصاد السوق، وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية وضمن هذا الإطار تم وضع الأهداف العامة التالية :

- الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق .
- البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية ، وإخضاعها للقواعد التجارية .
- تحرير الأسعار.
- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر .

وبغية تحقيق الأهداف المسطرة تم اتخاذ التدابير التالية :

1-صدور قانون النقد والقرض: 14 افريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة ، وهذا ما يتضح جليا في مادته 183 والتي يشير فيها إلى مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي ومنه فتح الطريق لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي ، وتشجيع كل أشكال الشراكة دون استثناء بالإضافة إلى حرية إنشاء بنوك أجنبية في الجزائر .

2- صدور قانون الاستثمار: في 1993/10/05 والذي جاء لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد الوطني والذي نص على ما يلي [1]:

- حق الاستثمار بحرية .
- المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص الوطنيين والأجانب.
- تدخل الدولة محدود في منح التحفيز للاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالجباية .
- إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها .
- إلغاء اعتماد مشاريع الاستثمار وتعويضها بتقديم التصريح فقط وكذا تخفيف الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات وتحديد مدة دراسة الملفات بـ 60 يوما .
- توضيح وتخفيف ، تدعيم الضمانات وتشجيع الامتيازات الجبائية والجمركية .
- تدعيم تشجيع الاستثمارات المنجزة في الجزائر حول ثلاثة أنظمة: النظام العام، النظام الخاص للاستثمارات المنجزة في المناطق المراد ترقيتها والنظام الخاص للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة.

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير: **من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الدورة العامة العاشرة ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002 ، ص ص 8-9 .

3- إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البداية كوزارة منتدبة سنة 1991، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدين، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 أوت 1994، تعمل الوزارة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف نسيجها الصناعي، بالإضافة إلى الدعم والمساعدات التي تقدمها لها، ولا تساهم الوزارة في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا لا يمنعها من المساهمة في حل العديد من المشاكل التي تعترضها، وقد بدا اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 1995 أي بعد إبرام اتفاق التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وتم توسيع مهام الوزارة ليشمل مجالات جديدة مثل :

أ – التعاون الدولي والجهوي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ب- حل مشكلة العقار.

ج- ترقية المناولة.

د- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولكي تساهم بفعالية أكثر في تأطير ومراقبة وتطوير القطاع، أنشأت الوزارة تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع منها المحاضن والمشاتل، مراكز التسهيل والمركز الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني : نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على غرار العديد من الدول أولت الجزائر عناية بالغة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فأحدثت العديد من الهيئات والهياكل من أجل النهوض بهذا القطاع وترقيته وفي مايلي سوف يتم التطرق لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم المحطات التى مر بها .

أولا- تطور تعداد وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في نهاية السداسي الاول لسنة 2017، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1060289 مؤسسة، منها حوالي 56.94% أشخاص معنوية وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية 43.78% أو نشاطات حرفية، كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 264 مؤسسة ويشهد القطاع نموا ايجابيا في تعداده وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2010-2016)

السنة	العدد	السنة	العدد
2010	634009	2016	1022621
2011	659309	2017 السداسي الاول	1060289
2012	711832		
2013	777816		
2014	852053		
2015	934569		

المصدر: وزارة الصناعة، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2017، ص 18.

نلاحظ من خلال الجدول، التطور التصاعدي لتعداد مؤسسات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2010 أين كانت مقدرة بـ 634009 مؤسسة لتصل إلى حوالي 852053 مؤسسة سنة 2014 ثم إلى 1022621 مؤسسة سنة 2016، ثم إلى 1060289 مؤسسة في نهاية سنة السداسي الاول من سنة 2017 وهو ما يمثل زيادة قدرها 426280 مؤسسة خلال سبع سنوات أي زيادة بنسبة67.23 %، وهي زيادة جد معتبرة تعكس الجهد المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير القطاع.

ثانيا – توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط :

أما فيما يخص توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات التي تنشط فيها، فنجد أن المؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات تمثل أكبر نسبة ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة ويمكن إرجاع ذلك للبرامج الضخمة التي سطرتها الحكومة في هذا القطاع مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا المجال خاصة فيما يتعلق ببرامج السكن ضمن مخططات وبرامج الانتعاش الاقتصادي .

الجدول رقم (06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2010-2016.

قطاع النشاط / السنوات	الفلاحة والصيد البحري	المحروقات الطاقة والمناجم	البناء والأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	المجموع الكلي
2010	3806	1870	129762	61228	172653	369319
2011	4006	1956	135752	63890	186157	391761
2012	4277	2052	142222	67517	204049	420117
2013	4616	2259	150910	73073	228592	459414
2014	5038	2439	159775	78108	251629	496989
2015	5625	2639	168557	83701	277379	537901
2016	6392	2843	177727	92804	536560	816326

مصدر:....

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في جميع القطاعات في تزايد مستمر من سنة 2004 إلى 2015 حيث يحتل قطاع الخدمات الصدارة من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة الخاصة خاصة خدمات التجارة في المرتبة الأولى ثم خدمات النقل والمواصلات تليها خدمات العائلات، حيث تقارب نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به النصف من إجمالي المؤسسات حيث أنشأت خلال سنة 2004 قيمة 102841 مؤسسة ليصل في نهاية سنة 2015 إلى قيمة 277379 مؤسسة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي انتقل من قيمة 72869 مؤسسة سنة 2004 سنة 2015 إلى قيمة 168557 مؤسسة، ثم قطاع الصناعات التحويلية "خاصة الصناعات الغذائية وصناعة الخشب والورق" الذي تطور هو الآخر من سنة 2004 بقيمة 45729 مؤسسة إلى قيمة 83701 مؤسسة خلال سنة 2015. بينما نسبة القطاعات الأخرى ضئيلة مقارنة بالقطاعات السابقة حيث حقق قطاع الفلاحة والصيد البحري في نهاية سنة 2015 قيمة 5625 مؤسسة وقطاع المحروقات والطاقة والمناجم قيمة 2639 مؤسسة خلال نفس السنة

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز هذا الدور من خلال مساهمتها في التشغيل وإحداث مناصب العمل وكذا مساهمتها في القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات .

اولا – مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما في معالجة مشكلة البطالة حيت بلغ عدد هذه المؤسسات في نهاية سنة 2016 حوالي 1022621 مؤسسة توفر أكثر من 2371020 منصب عمل، وتمثل نسبة مساهمة المؤسسات الخاصة فيها أكثر من 99%.

الجدول رقم (07): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل للفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	23272932	2327292
المؤسسات العمومية	48656	48086	47375	48256	46567	43727	43727
المجموع	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2370120	2371019

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2015، ص 35.

من خلال الجدول السابق، يلاحظ أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل تأخذ اتجاها متزايدا حيث بلغ عدد مناصب العمل سنة 2010 حوالي 1625686 منصب عمل ليبلغ في نهاية 2016 حوالي 2370120 منصب عمل أي بزيادة تقدر بحوالي 45.79%، ويعود السبب في هذه الزيادة والتطور الملحوظ للإجراءات والتسهيلات التي قدمتها الدولة لهذا القطاع خاصة في أعقاب الأحداث التي قام بها الشباب سنة 2008 عندما شهدت السوق ارتفاعا في أسعار بعض المواد الاستهلاكية بالإضافة إلى التسهيلات التي منحها الصندوق الوطني للأجراء فيما يخص الضمان الاجتماعي

ثانيا– أهميتها في زيادة الصادرات: قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة سواء بالتقليل من الاستيراد أو تشجيع الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات، خاصة وأنها تمثل حوالي99% من مجموع المؤسسات في الجزائر، والجدول الموالي يبين أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014-2015:

الجدل رقم (08): أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2014-2015

السنوات / المنتوجات	2014		2015	
	قيمة	نسبة (%)	قيمة	نسبة (%)
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	938.55	36.35	588.07	28.51
النشادر المنزوعة من الماء	292.42	11.33	438.85	21.27
سكر الشمندر	228.14	8.84	149.85	7.26
فوسفات الكالسيوم	123.74	4.79	37.01	1.79
الكحول غير الحلقية	47.32	1.83	35.30	1.71
الهيدروجين والغازات النادرة	38.79	1.50	34.44	1.67
المياه بما فيها المعدنية	11.80	0.46	9.89	0.48
التمور	47.01	1.82	24.95	1.21
الكحول الحلقية	95.96	3.72	95.29	4.62
المجموع الجزئي	2392	92.62	1916	92.87
المجموع	2582	100	2063	100

المصدر: وزارة الصناعة، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2015، ص 50.

وبالإضافة إلى المساهمة المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التصدير فهي تساهم بطريقة غير مباشرة في التصدير كذلك، عن طريق سد جزء من حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة المتواجدة في الجزائر كما تتوفر المؤسسات الصغيرة في الجزائر على عدة عوامل تزيد من إمكانية زيادة وتوسيع صادراتها منها:

-منتجات المؤسسات الصغيرة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي مما يكسبها قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

- اعتماد الصناعات الصغيرة على فنون إنتاجية كثيفة العمل يساعد في إنقاص تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

– تتمتع المؤسسات الصغيرة بقدر أكبر من المرونة عن المشروعات الكبيرة في التحول من خط الإنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى الأقصى[1].

ثالثا – مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

تعتبر عملية تشكيل القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الإنتاجية والإبداعية كذلك، ولا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام) تلعب دورا كبيرا في هذه العملية، ويمكن توضيح مساهمتها في خلق القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الجزائري للفترة 2011–2013

فروع النشاط	الطابع القانوني	2011		2012		2013	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	خاص	1165.91	99.34	1411.76	99.3	1612.94	99.10
	عام	7.80	0.66	9.93	0.7	14.81	0.91
	المجموع	1173.71	100	1421.69	100	1627.67	100
البناء والأشغال العمومية	خاص	1091.04	86.41	1232.67	87.35	1344.4	86.06
	عام	171.53	13.59	178.48	12.65	217.71	13.94
	المجموع	1262.57	100	1411.15	100	1562.1	100
النقل والمواصلات	خاص	860.54	81.97	881.06	80.44	1209.33	83.8
	عام	189.23	18.03	214.21	19.56	233.8	16.2
	المجموع	1049.77	100	1095.27	100	1443.12	100
خدمات المؤسسات	خاص	109.50	79.58	123.05	79.71	139.1	80.65
	عام	28.09	20.42	31.32	20.29	33.7	19.35
	المجموع	137.59	100	154.37	100	172.46	100
الفندقة والإطعام	خاص	107.60	88.61	114.9	82.7	146.27	84.15
	عام	13.83	11.39	24.04	17.3	27.82	15.979

[1]– سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات الحلول**، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر"، جامعة المسيلة (الجزائر)، يومي 28– 29 أكتوبر 2014، ص 10.

	المجموع	121.43	100	138.94	100	174.1	100
الصناعة الغذائية	خاص	199.79	86.17	232.2	87.25	249.17	87.28
	عام	32.06	13.83	33.93	12.75	36.3	12.72
	المجموع	231.85	100	266.13	100	285.48	100
صناعة الجلد	خاص	2.34	90.04	2.38	89.47	2.37	89.43
	عام	0.26	9.96	0.28	10.53	0.27	10.19
	المجموع	2.60	100	2.66	100	2.65	100
التجارة	خاص	1358.92	94.07	1555.29	94.17	1759.6	94.07
	عام	85.71	5.93	96.25	5.83	110.98	5.93
	المجموع	1444.63	100	1651.55	100	1870.6	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

–وزارة الصناعة، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2015، ص 38.

يبين لنا الجدول السابق سيطرة القطاع الخاص فيما يخص خلق القيمة المضافة في كل النشاطات الرئيسية التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن تلك السيطرة تختلف من قطاع لآخر حيث تبلغ أقصاها في قطاع الزراعة بنسبة تفوق 99 % في كل سنوات الدراسة (2011–2013)، ويسيطر القطاع الخاص كذلك سيطرة كبيرة بنسبة تفوق 80 % في كل السنوات في قطاعات التجارة وصناعة الجلد، الصناعة الغذائية، والفندقة والإطعام، أما قطاعات البناء والأشغال العمومية، خدمة المؤسسات والنقل والمواصلات، فنسبة القطاع الخاص لا تصل إلى 80 % إلا أنها تبقى الأكثر مساهمة فيها.

بينما القطاع العام فلا يساهم بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاع الخاص فهو لا يتعدى نسبة 25 % في جميع فرع النشاط ومن خلال الجدول نلاحظ أن القطاع العام يساهم في قطاع والنقل والمواصلات بنسبة لا بأس بها مقارنة بالقطاعات الأخرى

المبحث الثالث: برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها

أدركت الجزائر مع مطلع التسعينات أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، فقامت بإنشاء عدة مؤسسات للمرافقة والدعم المالي بهدف تعزيز ذلك الدور التنموي بهدف تمويل تلك المؤسسات ودعمها، ومن بين أهم تلك المؤسسات ما يلي:

المطلب الأول: البنوك التجارية وهيئات الدعم المالي

اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بغية النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحقيق الأهداف المنشودة من القطاع والحد من المشكلات التي تواجهه ، سواء على مستوي القطاع المصرفي أو الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي ما يلي عرض لدور البنوك التجارية وهيئات الدعم المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أولا- البنوك التجارية.

تؤدي البنوك التجارية من خلال ما تقدمه من قروض وخدمات مالية دورا هاما في إنشاء وتمويل عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتظهر أهمية البنوك في الدول النامية في غياب السوق المالي، وقد قامت السلطات الجزائرية بوضع بروتوكول بشأن ترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية والذي تم توقيعه في 2001/12/23، والذي ينص على ما يلي[1]:

-توفير شروط ترقية العلاقة ما بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- توجيه القروض لصالح الأنشطة المنتجة، وتفعيل خطوط القروض الخارجية.

- وضع برامج تكوينية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإطارات البنك وتسهيل الإجراءات المتعلقة بمنح القروض.

- تطوير منهجية موحدة وتشاورية، وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية لبحث وتعبئة التمويلات الخارجية لدى الممولين الدوليين.

- مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة التصديرية عن طريق التمويل الملائم.

- تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات، عند إجراء مخطط النشاطات المتوقعة.

[1] - السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص ص 327-328.

– وضع في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض والمبادرة بتحسين زبائن البنك من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا– هيئات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CANAC:

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج ،وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل. إذا فقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة، وهو ما يتضح من مهامه، والمتمثلة في :

1. المساعدة على البحث عن الشغل.
2. دعم العمل الحرّ.
3. التكوين بإعادة التأهيل.

شروط التأهيل:

يمكن الاستفادة من خدمات الصندوق إذا توفرت الشروط التالية :

- الجنسية الجزائرية.
- أن يكون السن بين 30 و50 سنة.
- ألا يكون شاغلا لأي منصب عمل مأجور أو ممارسا لنشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب لمنصب عمل أو يكون مستفيد من تعويض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- أن قادرا على توفير إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- ألا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

بتوفر الشروط اللازمة ووفقا للأحكام التنظيمية للصندوق يمكن الاستفادة من عدة امتيازات هي:

1. **<u>الامتيازات المالية:</u>** تتلخص في:

الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة ثلاثية الأطراف, التي يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف إقتناء العتاد والمعدّات الجديدة.

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق.

1. الامتيازات الجبائية :

يتمتع الشباب النشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية، تتحدد كما يلي:

أ. مرحلة الإنجاز : تتمثل الامتيازات في:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

ب. مرحلة الاستغلال:

تشمل الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة و تتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

من الملاحظ أن كلا من الوكالة والصندوق يقدمان نفس الامتيازات تقريبا حتى تلك المتعلقة بالتكوين والمرافقة والمتابعة وإن لم يتم ذكرها كلها، وما تعلق منها بالمناطق والقطاعات ذات الأولوية.

2- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب :

تأسست الوكالة سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي خاضعة لسلطة رئيس الحكومة، تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

وتتلخص مهامها الرئيسية في

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروط السن، المهارة ومبلغ الاستثمار حيث لا يجب أن يقل هذا الأخير عن 50.000 دينار ولا يتعدى مبلغ 40.000 دينار، وعند تلك الشروط تستفيد المشاريع المؤهلة من مختلف المزايا المالية والجبائية التي يحددها التنظيم، وعلى الخصوص تقدم الوكالة قرض بدون فائدة عندما تتعدى تكلفة المشروع 100.000 دينار، أين يخصص لتكملة مستوى المساهمة الشخصية المطلوبة من أجل الاستفادة من قرض بنكي والإعانة المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها، وتعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد حدد الإطار العام والأسس المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة نقاط أهمها [1]:

- ضمان ترقية الاستثمارات ومتابعتها.
- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي (GU).
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.
- أن يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها المصادق عليهما، إعداد الاستراتيجية على المديين المتوسط والطويل.

تعتمد الوكالة لترقية الاستثمار على دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية وفق المستويات التي يوضحها الجدول التالي:

[1]- الجريدة الرسمية بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

جدول رقم (10): مستويات تمويل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

مستويات التمويل	التكلفة الإجمالية للمشروع	مساهمة شخصية	القروض غير المكافأة	القروض البنكية
المستوى الأول	لا يتجاوز 1.000.000 دج	5%	25%	70%
المستوى الثاني	عندما تفوق 1.000.000 دج ولا تتجاوز 2.000.000 دج	10% ؛ 8%	20%	70% ؛ 72%
المستوى الثالث	عندما تفوق 2.000.000 دج ولا تتجاوز 3.000.000 دج	15% ؛ 11%	15%	70% ؛ 74%
المستوى الرابع	عندما تفوق 3.000.000 دج ولا تتجاوز 4.000.000 دج	20% ؛ 14%		65% ؛ 76%

المصدر: الموقع الرسمي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.fgar.dz-FGAR.

ثالثا – صناديق الضمان ومراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004[2].

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك

2- المحاضن والمشاتل:

تعرف الحاضنات عموما على أنها " مؤسسة قائمة بذاتها تعمل على توفير جملة من التسهيلات والخدمات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة لتجاوز مرحلة الانطلاق، ويمكن أن

[1]- الجريدة الرسمية العدد 74-المرسوم التنفيذي رقم 02-373المؤرخ في 2002/11/13، المتضمن إنشاء صندوق الضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص13.

[2]- الموقع الرسمي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.fgar.dz-FGAR

تكون هذه المؤسسات تابعة للدولة أو خاصة أو مختلطة"[1]، وفي الجزائر هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تأخذ ثلاثة أشكال هي : المحضنة، الورشة و نزل المؤسسات ، تطلع المحاضن (المشاتل) بوظائف عديدة تصب في إطار مساعدة و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسعى هذه الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية[2] :

أ- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي

ب- المشاركة في الحركية الاقتصادي في مكان تواجدها

ت- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة

ث- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد

ج- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة

ح- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل

خ- التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي

يوجد حاليا 13 محضنة (مشتلة) على المستوى الوطني، تتواجد بالولايات التالية: عنابة، برج بوعريريج، غرداية، بسكرة، خنشلة، ميلة، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة، أدرار، البيض، وهران، أم البواقي.

3- **مراكز التسهيل:**

وهي أيضا مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, تعمل على دعم مؤسسات القطاع و ذلك عن طريق اضطلاعها بجملة من الوظائف هي:

1- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها و تجسيد اهتمام أصحاب المشاريع و تجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.

2- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.

3- دعم تطوير القدرات التنافسية و نشر التكنولوجيا الجديدة و تقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية و تسويق التكنولوجيا و الابتكار.

و يوجد حاليا على مستوى الجزائر 16 مركز تسهيل موزعة على مناطق مختلفة من البلاد، تم إنشاؤها كلها سنة 2003، بمراسم تنفيذية متسلسلة من 03-389 إلى 03-402 مؤرخة كلها بتاريخ

---

[1]- حسين رحيم ، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**, مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, , الجزائر, العدد 02, 2003, 168

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 /2003/02, الجريدة الرسمية العدد 13, 2003, ص 03.

2003/10/30 ، و يتعلق الأمر بكل من مركز تسهيل: الأغواط، بجاية، البليدة، الجزائر، جيجل، سطيف، سيدي بلعباس، وهران، قسنطينة، بومرداس، الوادي، تيبازة، غرداية، خنشلة، البيض، وأخيرا بسكرة.

4- المركز الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 80/3 المؤرخ في 2003/02/25، يعمل هذا الجهاز الاستشاري الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، على الاضطلاع بجملة من المهام منها:

- ضمان الحوار الدائم و التشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

المطلب الثاني:برامج التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ضمن سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، قامت الجزائر بإبرام مجموعة من الاتفاقيات الدولية ضمن هذا الإطار وفي ما يلي عرض لأهم هذه البرامج:

-برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة المالية للإتحاد الأوروبي التي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية.وقد تم بموجب برنامج ميدا خلال الفترة ما بين 1995-2003 تقديم معونات قدرها 6331 مليون دولار، وقد صاحب هذا المنح التي قامت من ميزانية الإتحاد الأوروبي عمليات إقراض كبيرة من بنك الاستثمار الأوروبي.

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها القطاع تؤتي ثمارها وخاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف، ويعد برنامج ميدا المبدأ المندرج في إطار التعاون الأورو-المتوسطي خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، وفي إطار عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم تأهيل إلى غاية 2004 حوالي 400 مؤسسة[1].

[1]- بريش سعيد، بلغرسة عبد اللطيف، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17/18أفريل 2006،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص08.

ويهدف برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة–ميدا 2–بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي إلي ما يلي[1]:

–تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، وتحسين الجودة والظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية، وكذا المساهمة بصفة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني.

– تأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية خلال الفترة (2010 / 2014) وبتخصيص غلاف مالي يقدر ب 8,2 مليون أورو، أي ما يعادل 283 مليار دج.

– يرتكز على تحسين إنتاجية المؤسسات المتوسطة الجزائرية كأولوية قصد السماح لها بالتموقع بالسوق الداخلية والدولية أيضا، وبالتالي الاستفادة من العروض الممنوحة عبر الاتفاقيات الدولية وانفتاح السوق العالمية، وهو ما التزم به الاتحاد الأوروبي في مرافقة الجزائر في مجال تأهيل المؤسسات وبميزانية إجمالية قدرت ب 44 مليون أورو، أي حوالي 4,4 مليار دج.

2– التعاون الجزائري الألماني (برنامج التكوين والاستشارة):

بالتعاون مع الطرف الألماني تم تسخير من الطرف الألماني غلاف مالي قدره 3 ملايين دوتش مارك ألماني قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل الـ م ص و م خاصة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية عامة من الناحية التنظيمية التسييرية.

يخص هذا البرنامج (برنامج التكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988 تكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا سيتولون بدورهم مستقبلا تكوين وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر.

ويعتبر هذا المشروع بمثابة مشروع يخص مجال الاستشارة والتكوين حيث سجل ضمن برنامج التعاون الجزائري الألماني التقني والتكنولوجي الذي هو الآن في مرحلته الثانية، ويهدف هذا المشروع أساسا إلى وضع شبكة مؤهلة للاستشارة ومجموعة من المكونين للمصالح المشرفة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية :

يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية ومنافسة المنتج المستورد ودخول الأسواق الخارجية أما الأهداف المباشرة فتتمثل في:

[1]– بريش عبد القادر و غراية زهير ، **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج ميدا 1–2**، الايام العلمية الدولية حول المقاولاتية – جامعة بسكرة ، ماي 2011 ، ص 05 .

– خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة والتكوين في مجال إدارة الأعمال والتسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

– دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى خدمات مراكز الدعم. ويخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]:

أ– المؤسسات المتوسطة الصناعية التي توظف (50 – 250) عامل والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية:

- الصناعات الغذائية.
- الصناعات الحديدية، ميكانيك وكهرباء (ISMME).
- الصناعات الكيماوية والصيدلانية.
- صناعة مواد البناء.

ب– المؤسسات المصغرة والصغيرة التي توظف (1 – 10 عامل) الشباب المؤسسون الجدد للمؤسسات والمستفيدين من إجراءات الدعم الخاصة بوكالتيL'ANSEJ ، L'ANDI [2].

- تكوين مستشارين ومكونين بمراكز الدعم و التأطير .
- خلق إطار جيد للاستشارة مختص في إدارة الأعمال في المؤسسات الـ ص و م (من 4 إلى 5 مستشارين لكل مركز دعمك).
- تكوين قاعدة حول الاستشارة.

بالإضافة إلى هذا المشروع هناك مشروع تعاون مع الطرف الألماني في إطار الشراكة والتعاون يقدر بـ 2.3 مليون دوش مارك يخص ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.وامتد من 2003 إلى غاية 2006، واستمرار المفاوضات بشأن الاستفادة من البرامج التقنية الألمانية في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة التقليدية والترقية السياحية والفندقية إلى غير ذلك من الاستشارات الاقتصادية.

وبالنسبة لخدمات مركز الدعم للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات في ميدان تسيير الموارد البشرية والوظائف الحيوية والإدارة العامة والإنتاج و المؤونة والتسويق والتوزيع و الإدارة المالية .

---

[1]– وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، **برنامج تأهيل المؤسسات**، جانفي 2002 ص 10 .

[2]– محمد زيدان ، إدريس رشيد ،**الهياكل الجديدة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، 17/18/أفريل 2006، ص12 .

كما أقامت هذه المراكز ملتقيات من أجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة (200 ساعة من المحاضرات و9 أشهر من الملتقيات) فيما يخص تقنيات التسيير و التفكير الإستراتيجي وتطوير ثقافة التسيير.

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة يتم تقديم دروس تكوينية في إنشاء المؤسسات عن طريق CEFE بالنسبة للشباب المشرف على المشروع أو المؤسسة والمستفيدين من القروض المصغرة كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بإنشاء فرق مساعدة وتكوين مرشدين، وذلك عن طريق تكوين مستشارين في التسيير من خلال إنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية في كل مركز دعم وإجراء تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار وتحسن الصناعة الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشكلات التي من شأنها التأثير على الدور الذي يلعبه هذا القطاع، وبخاصة أنه ينظر إلى هذه الأخيرة على أنها بمثابة المحرك للاقتصاد الوطني كبديل لتنمية الاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات في ظل ما يشهده هذا الأخير من اضطرابات من شأنها التأثير السلبي على عجلة تنمية الاقتصاد الوطني .

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه مشكلات عديدة وعلى أصعدة مختلفة، لعل من أهمها ما يلي:

اولا- المعوقات التنظيمية والمؤسسية:

تتعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، وعلى أداء ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وعلى هذا الأساس، فإنه كلما توفرت قواعد واضحة وعادلة وفعالة، وأسواق تسهل دخول المؤسسات الجديدة ولا تعيق الإنتاج، والخروج من الأسواق، ومحاكم وإدارات حكومية فاعلة تلتزم بتطبيق القواعد والقوانين بشكل شفاف ومتوقع، وخدمات عامة مؤمنة بفعالية، فإن بيئة الأعمال تكون مساندة للنمو والتشغيل بشكل عام، ورغم أن البيئة المؤسسية تؤثر في كل المنشآت على اختلاف أحجامها، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي تتأثر أكثر من غيرها بالمعوقات المؤسسية[1]، نظرا إلى أن تلك المؤسسات لا تمتلك الإمكانات التي تمتلكها المؤسسات الكبيرة لتجاوز تلك العقبات أو التعامل معها، بينما لا تلتزم المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي بالقوانين والقواعد الرسمية السائدة.

[1]- تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2013، ص:220.

فبالنسبة لإجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 7 إجراءات، وكذلك متوسط عدد الإجراءات في الدول النامية متوسطة الدخل والبالغ 8 إجراءات، أما في الجزائر فتتطلب المرحلة 12 إجراء إلزاميا بمعدل 21 يوما لكل مرحلة وبتكلفة تقدر بـ 6% من دخل الفرد، لتحتل المرتبة 145 عالميا مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع[1].

ثانيا- مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعد التمويل أحد أهم المشكلات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحصول هذه الأخيرة على التمويل يعتبر احد أهم المعوقات التي تواجه تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم الجهود المبذولة من طرف الدول في معالجة إشكالية تمويل هذه المؤسسات إلا أن نتائجها تبقى محدودة نتيجة لمحدودية قدراتها التمويلية ويمكن القول أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع في الأساس الى الأسباب التالية :

1- الاعتماد على المصادر الذاتية: إن المصدر الأساسي الذي تعتمده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها يتمثل في الموارد الذاتية والمدخرات الشخصية لأصحاب هذه المؤسسات بالإضافة إلى الاقتراض من الأقارب فقد أثبتت العديد من الدراسات أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشأ بواسطة الموارد الذاتية، ففي فرنسا بينت دراسة أن 32% من المؤسسات اعتمدت كلية على الموارد الذاتية لتمويل استثماراتها في حين أن 39% لجأت للتمويل عن طريق البنوك.

2- ضعف البنية التحتية للقطاع التمويلي: يمثل تواضع البنية التحتية المصرفية المتمثلة خاصة في عدم شفافية المؤسسات، وضعف نظم المعلومات الائتمانية المتمثلة خاصة في عدم وجود مكاتب للاستعلام الائتماني وعدم وجود آليات لتصنيف المقترضين، وعدم وجود ضمانات موثوق بها، وضعف حقوق القانونية أحد الأسباب الرئيسية لعزوف البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتحتل الجزائر مراتب متدنية في مجال البنية التحتية للقطاع التمويلي، والجدول التالي يوضح مؤشرات تطور البنية التحتية المالية في الجزائر سنة 2018 في مؤشر تسيير الأعمال للبنك الدولي.

الجدول رقم (11): مؤشرات تطور البنية التحتية المالية في الجزائر في مؤشر تسيير الأعمال

الدولة	الترتيب (185 دولة)	مؤشر حقوق القانونية (0-12)	عمق المعلومات الإئتمانية (0-8)	نسبة تغطية مكاتب الائتمان	نسبة تغطية سجل الائتمان
الجزائر	177	2	0	0	2.9

Source: Word Bank Group Flagship Report, Doing Business 2018, Reforming to create jobs Algeria, 2018, , op cit, p:35.

[1] -IWord Bank Group Flagship Report, **Doing Business 2018**, **Reforming to create jobs Algeria**, 2018, p:08. consulte en: 01/03/2018
http://francais.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Profiles/Country/DZA.pdf

1- مشكلة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة: إن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة يمثل أحد العقبات التي تزيد من حدة مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعادة ما تنتهج الدول سياسات نقدية مختلفة تعطي أولوية للمؤسسات في الحصول على التمويل خاصة في مرحلة الإنشاء ومساندة المؤسسات المتعثرة[1].

والملاحظ أن معدلات الفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفع للغاية مقارنة بمعدلات الفائدة للمؤسسات الكبيرة، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مقيدة بالأعباء الثانية خلال المراحل الأولى للنشأة مما يمنعها من القدرة على السداد فالتعثر والبحث عن جدولة القروض المتعثرة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لها.

الجدول رقم (12): مؤشر القطاع النقدي والمصرفي في الجزائر للفترة 2010-2013.

البيان	نمو الأصول الأجنبية	الائتمان المنوح للقطاع الخاص	القروض المتعثرة	كفاية راس المال	العائد على الأصول
الجزائر	0.22	0.62-	0.67-	2.07	1.45

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2016 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2016، ص: 34.

2- قصور الجوانب التشريعية والتنظيمية للقطاع التمويلي: يتجسد ضعف الجوانب التشريعية والتنظيمية للقطاع التمويلي في عدم تطور الوساطة المالية، وكذلك في غياب وعدم تطور عدد من الأدوات التمويلية الهامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

وتعتبر الجزائر من أقل الدول النامية تقدما من حيث تغطية عدد الحسابات المصرفية والقروض رغم ارتفاع نسبة البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعملاء، فتمويل الاستثمارات في الجزائر ما زال يعاني من بطئ شديد لعدم عدم ليونة القوانين في النظام البنكي الذي لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك وفقدانه على القدرة لتأقلم مع طلبات المستثمرين بسبب مرونة الإجراءات والمعاملات البنكية وضعف الرقابة وغياب الشفافية في منح القروض وبطئ إجراءات تحويل الأرباح والأجور إلى الخارج، اضافة إلى فشل تجربة بورصة الجزائر مما أدى بتصنيفها في المرتبة

[1]- عبد المجيد عبد المطلب،" **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 79.

[2]- تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، مرجع سابق ص:222.

132 في المؤشر التمويل في سوق الأسهم الأمر الذي جعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا[1].

3- مشاكل التمويل المتعلقة بالمؤسسة: يتمثل ضعف القدرات الداخلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل رئيسي في الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع، عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية، إضافة إلى استهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية، قلة الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية، انحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء وضعف القدرة الابتكارية والبطء في تبني وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للنفاذ للأسواق وضعف قدرتها على التعامل مع محيطها الخارجي خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المنشآت الكبرى[2]. وكذلك في تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات تسجيل الأصول واستصدار التراخيص والضريبة وقوانين العمل، فضلا عن الصعوبات التي تجدها تلك المنشآت في تلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة.

ثالثا -المشكلات التسويقية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات التسويقية في الجزائر والتي نجد منها ما يلي:

- ✓ نقص المهارات الإدارية والتسويقية مما ينجر عنه عدم إتباع أساليب وإجراءات الإدارة الصحيحة والحديثة وعدم اتخاذ القرارات السليمة.
- ✓ صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرا لارتفاع تكلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل هذه التكاليف.
- ✓ عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات المشروعات الصغيرة والاعتماد على التعامل المباشر مع المستهلك النهائي.
- ✓ عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية ذات الأسعار المنخفضة خاصة الصينية منها[3].

---

[1] -World Economic Forum, **The Global Competitiveness Reports: 2017-2018**, p: 45.

[2]- تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، مرجع سابق ص: 231.

[3]- شبايكي سعدان، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، الاغواط، 2002/04/09، ص 04.

- ✓ تزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتي تؤدي إلى فقدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة كبيرة من الأسواق المحتملة نتيجة لتطبيق حق الأفضلية لصالح دول التكتل.
- ✓ تحدي التنافسية نتيجة للتحرير المتزايد للتجارة الخارجية على المستوى العالمي والوطني.
- ✓ غياب الفضاءات الوسطية المساعدة على التعريف بمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كالمعارض الوطنية والدولية على اعتبار أنها أول أسواق لتقديم وتوزيع المنتجات.

رابعا – المشكلات الفنية: تعتبر الدراسات الفنية ودراسة الجدوى الاقتصادية وتوفر المعلومات الحديثة والدقيقة حول حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية والتكنولوجية من المستلزمات الضرورية لاستمرارية أي مشروع في السوق، ومن المؤسف أن نسبة كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني من نقص في هذه المجالات مجتمعة ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها[1].:

- ✓ **نقص المعلومة:** التي أصبحت في وقتنا الحالي عنصرا إنتاجيا جديدا يتفوق في أهميته على عوامل الإنتاج التقليدية، ويمثل عنصرا حاسما في نجاح المؤسسة مما يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات لتراقب وتساير تطورات السوق للتأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.
- ✓ **نقص العمالة المدربة:** وذلك في مجال دراسات الجدوى والسوق والتمويل، نتيجة عدم قدرة هذه المؤسسات على استقطابها لاعتبارات التكلفة.
- ✓ **صعوبات تكنولوجية:** مردها إلى سببين هما عدم قدرتها على تطوير تكنولوجياتها الخاصة من جهة، وعدم قدرتها على استخدام التكنولوجيات المستوردة لاعتبارات التكلفة (براءات الاختراع).
- ✓ افتقار أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمواقع المناسبة نتيجة دائما لعامل التكلفة.
- ✓ الانفصال الشبه تام بين الجامعة ومراكز البحث من جهة، وبين المؤسسات الاقتصادية بصورة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة، والتي تعتبر المكان الطبيعي لتبني وتجسيد ثمرة الأبحاث والدراسات التي تتم فيها كما هو حاصل في كل دول العالم المتطورة.

[1]– رابح خوني، **واقع هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2000–2009** ، الملتقى الدولي الثالث حول المقاولاتية ، جامعة بسكرة ، 2011 ، ص 17 .

خلاصة:

وفي الأخير لاحظنا من خلال هذا الفصل على الرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما زال دون المستوى المطلوب منه، نتيجة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها، لذا ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم، تأخذ في طياتها إصلاحات جذرية لتجاوز المشاكل والعراقيل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقص من قدرتها على المنافسة، وهو ما يعني أن يمس هذا الإصلاح جوهر النظام القانوني والاقتصادي والإداري، لتحسين بيئة الأعمال هذه المؤسسات باعتبارها تمثل حلقة الربط بين جميع القطاعات الاقتصادية.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لدور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمسيلة

تمهيد:

يعتبر التمويل من أبرز المشكلات والعوائق التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لخصوصيتها خاصة نقص الموارد المالية ورأسمال وصغر حجمها وكثافة العمالة...الخ، مما يجعلها في حاجة ماسة للتمويل الدائم والمستمر.

لهذا عمدت الدولة الجزائرية على توفير العديد من برامج الدعم المالي والفني للقضاء على هذه الصعوبات والرفع من قدرة هذه المؤسسات على المنافسة والاستمرار والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية، ومن بين هذي البرامج الوكالة الوطنية لدعم الشباب.

وسيتم في هذا الجانب التطبيقي إجراء دراسة تطبقيه على كيفية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة .

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

في اطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،أنشأت الجزائر العديد من الاجهزة في سبيل النهوض بهذا القطاع ومن اسسها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وفي هذا المبحث سيتم التطرق وعرض موجز لهذه الوكالة .

المطلب الأول: إنشاء وتعريف الجهاز الوطني لدعم تشغيل الشباب

يمكن أن نقدم نشأة وتعريف الوكالة كما يلي :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ،المؤرخ في 24 جانفي 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.

أولا : مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

تقوم الوكالة الوطنية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 296/96 بالمهام التالية:

- تشجع كل التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.
- تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية، تقنية، تنظيمية و تشريعية.
- تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلتي إنشاء والتوسع.
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.

- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.[1]

ثانيا : صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

للتمويل صيغتين يتمثلان في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي وسوف نوضح ذلك من خلال الجداول التالية:[2]

أولا: الهيكل المالي للتمويل الثنائي: ويشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع و القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة إضافة إلى القرض البنكي، وهذا النوع من التمويل يحمل نوعين:

الجدول (13) : الهيكل المالي لتمويل الثنائي

المستوي	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون قرض ANSEJ
1	أقل من 5.000.000دج	%75	%25
2	ما بين 5.000.000دج و10.000.000دج	%80	%20

المصدر:

ثانيا: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: في هذا النوع من التمويل فان المساهمة هي عبارة عن المساهمة المالية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق قرض بدون فائدة طويل المدى وأيضا قرض بنكي

[1] العيد قريشي، عمر قريد، **متابعة شبكات الدعم و المرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**–، الأيام العلمية الدولية الثالثة للمقاولاتية تحت عنوان: فرص و حدود مخطط الأعمال الفكرة الإعداد و التنفيذ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 18/17/16/أفريل 2012.

2- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المسيلة .

الجدول (14): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى	قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة	القرض البنكي	
1	أقل من 5.000.000دج	%5		%25	%70	
2	مابين 5.000.000دج و10.000.000دج	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	%20	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
		%8	%10		%72	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة .

كما تقدم الوكالة مجموعة من الإعانات والامتيازات الجبائية نستعرضها فيما يلي:

- **الإعانات المالية:** تشمل مرحلتين نستظهرها على النحو التالي:
  - **في مرحلـــــة الإنشاء:**

تتمثل الإعانات المالية فيما يلي:[1]

- القرض بدون فائدة:وهو قرض على المدى الطويل تمنحه الوكالة.
- التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض البنكية ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط.

- **الامتيازات الجبائية :**

- الإعفاء من TVA
- تخفيض من نسبة التعريفة الجمركية بالنسبة المعدات التجهيز المستورة الى نسبة 5%
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

[1] مطبوعات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

– الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- **مرحلــة الاستغلال:**

– الامتيازات الجبائية الممنوحة المؤسسة لمدة 3 سنوات بداية من انطلاق النشاط.

– الإعفاء الكلى من الضريبة على أرباح الشركات وعلى الدخل الإجمالي و الرسم على النشاطات المهنية .

– الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و المنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسة.

المطلب الثاني: تقديم الوكالة المحلية لدعم وتشغيل بالمسيلة

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96/234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وقد عرف هذا الجهاز العديد من المراسيم والقوانين التي تحدد شروط التأهيل ومستويات الدعم المالي وكذا الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، كالمرسوم التنفيذي رقم 96/297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والذي ألغاه المرسوم التنفيذي رقم 03/290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، والذي بدوره عدل وتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11/103 المؤرخ في 06 مارس 2011 والمتعلق بتحديد مستوى الإعانات المالية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع.

أين تم تعميم تواجد فروع للوكالة عبر جميع ولايات الوطن وكذا إنشاء ملحقات بمختلف الدوائر والبلديات، حيث تم إنشاء الفرع الخاص بولاية المسيلة إبتداءاً من شهر فيفري 1998 وفتح ثلاث ملحقات بكل من (المسيلة– بوسعادة– مقرة) ابتداء من سنة 2009 .

مهام و أهداف الوكالة : تقوم الوكالة بجملة من المهام والأهداف من أهمها:[1]

أولاً : المهام :

- تقديم الدعم، المشورة والمرافقة للشباب حاملي المشاريع.
- وضع تحت تصرف الشباب حاملي المشاريع كل المعلومات الاقتصادية، التقنية، القانونية والتنظيمية المتعلقة بمشاريعهم.

[1] - http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes; vue le : 05/03/2018

- إنشاء بنك للمشاريع (إنجاز بطاقات فنية لمختلف المشاريع).
- تطوير علاقات مع مختلف شركاء الجهاز (الضرائب، البنوك...إلخ).
- تطوير شراكة مع مختلف القطاعات لتحديد مختلف فرص الاستثمار.
- ضمان تكوين للشباب حاملي المشاريع.
- تشجيع كل أشكال الإجراءات والتدابير التي من شانها تعزيز إنشاء أنشطة مقاولاتية.

ثانياً : الأهداف :

- ضمان الظروف اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة.
- خلق النشاط و الثروة.
- خلق فرص عمل دائمة.
- ضمان ديمومة المشاريع المنشاة في إطار الجهاز.
- تطوير الروح المقاولاتية.

المطلب الثالث : مسار دراسة المشاريع في الوكالة

يتم تمويل المشروع عبر الوكالة بعد المرور بجملة من الخطوات تتمثل في ما يلي:

الخطوة الأولى: المحادثات الجماعية (التوجيه)

وفيها يتم لقاء الشباب الذين يملكون روح المقاولاتية، من خلال جلسة مع مستشار الوكالة لتزويدهم بمعلومات حول مهام الوكالة وكذا توضيح بعض الخطوات إنشاء المشاريع المتبعة في إطار الوكالة بالإضافة إلى محتوى الملف التسجيل و كيفية إيداع ملفاتهم.

الخطوة الثانية: إعداد الملف الأولي لصاحب المشروع

يتضمن ملف التسجيل ما يلي :

1. شهادتان أصليتان للميلاد رقم (12).
2. شهادة الإقامة.
3. شهادة عدم الإخضاع للضريبة(Extrait de Role).
4. شهادة الخبرة العلمية أو شهادة فلاح أو شهادة مدرسية وذلك حسب النشاط المختار.
5. طلب خطي موجه لمدير فرع الوكالة(يوضح طبيعة النشاط ومكانه).

6. شهادة إعفاء من الخدمة الوطنية إذا كان سن الشاب يتراوح ما بين19-20سنة.
7. فاتورة شكلية للتأمين على العتاد(المبلغ خارج الرسم).
8. فاتورة شكلية للتأمين على العتاد(مبلغ التأمين بكل الرسوم).

الخطوة الثالثة: مراجعة الملفات

تقوم الوكالة بمراجعة الملفات المدفوعة من حيث مدى مطابقتها مع الشروط الموضوعة والتأكد من أن هذا الشاب الذي يبحث عن المقاولاتية وذلك من خلال حصول الوكالة على شهادة عدم الانتماء (من طرف الصندوق للضمان الاجتماعي للإجراء CNAS أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS)

الخطوة الرابعة: تقييم الملف

1: المحادثة الفردية: فيها يتم مناقشة أصحاب الملفات بشكل فردي مع الإدارة للتأكد من مهارات الشاب وتحضيره نفسيا للقاء لجنة المناقشة من حيث إعطائه معلومات عن اللجنة وكيفية المناقشة والأسئلة المتوقعة طرحها عليه.

2: اللجنة المحلية والمالية.: أسست هذه اللجنة من طرف الوالي لاتخاذ قرار موافقة أو رفض أو تأجيل(إعادة النظر)الملفات.

الخطوة الخامسة: التكوين القانوني للمؤسسة: بعد موافقة اللجنة تقوم الوكالة بتكوين المؤسسة قانونيا من خلال حصول الشاب على سجل تجاري، أو بطاقة حرفي، أو بطاقة فلاح وذلك حسب طبيعة النشاط الممارس بالإضافة إلى حصوله على البطاقة الجبائية.

الخطوة السادسة: فتح حساب بنكي: يتم تحويل الملف إلى البنك بعد الاشتراك في صندوق ضمان القروض وذلك للحصول على موافقة مبدئية من طرف البنك لمنح القروض.بعده يتم فتح حساب بنكي للشاب لإيداع مساهمته الشخصية كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية تقدم الوكالة للشاب كل من الاعتماد، شهادة الانخراط في صندوق الضمان ودفتر الشروط، وفي نفس الوقت يتم إيداع نسبة مساهمتها في الحساب البنكي للشاب.

وكمرحلة أخيرة ينقل الملف(الاعتماد شهادة الانخراط في صندوق الضمان، دفتر الشروط)إلى البنك لتودع هي الأخرى نسبة مساهمتها في الحساب.ثم يخضع الشاب لتكوين في مجال نشاط مشروعه وتختلف المدة من نشاط .

والشكل أدناه يوضح مسار المرافقة والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوكالة المحلية بولاية المسيلة

الشكل رقم (02): مراحل المرافقة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

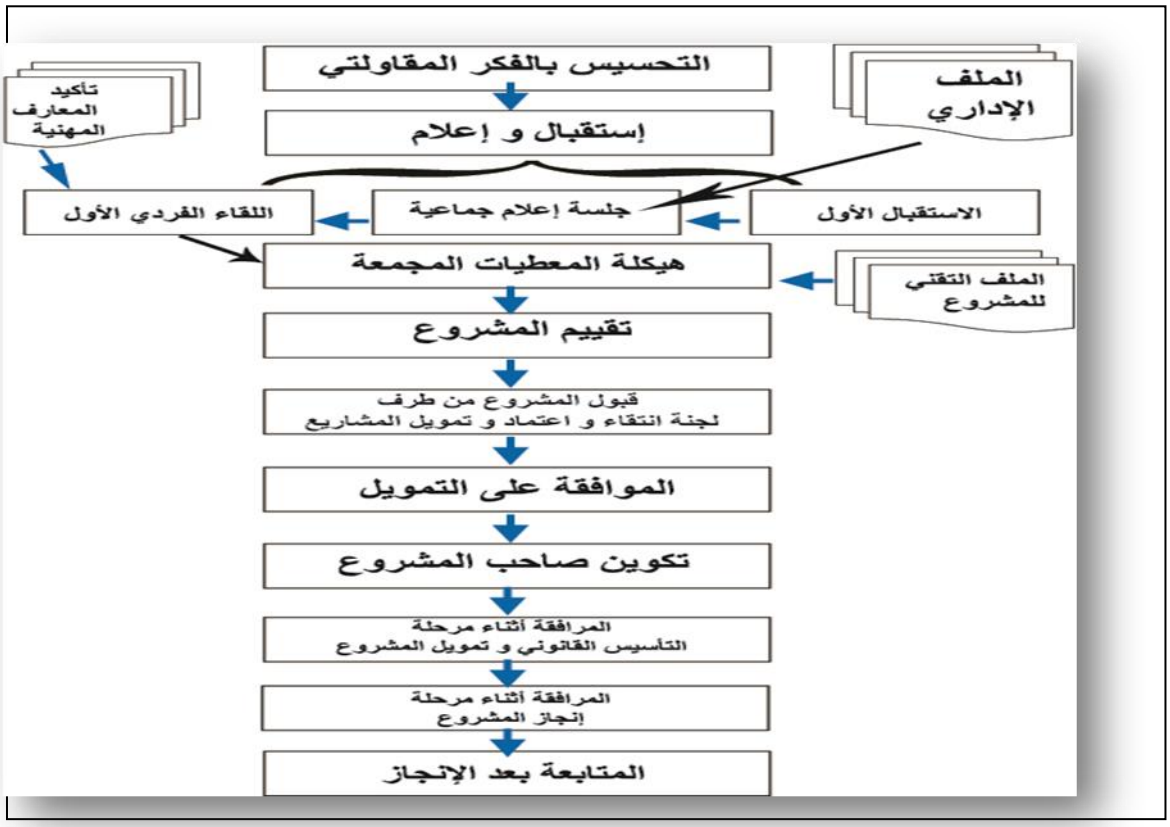

المصدر :الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة

المبحث الثاني : دراسة تقويمية لدور الوكالة فى إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة .

في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها حصيلة نشاط الوكالة في تمويل هذه المؤسسات وكذا اثر هذا التمويل على مؤشرات التنمية منها توزيع هذه المؤسسات على قطاعات النشاط بالولاية وكذا مناصب العمل المستحدثة ضمن هذا الإطار.

المطلب الأول : منهجية الدراسة

سيتم في هذا المطلب التعرف على كيفية ومنهجية الدراسة بالتطبيق على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة حيت سيتم تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بهذا الجانب التطبيقي من خلال تحليلها وتمثيلها بيانيا مما يمكن من إعطاء صورة واضحة للدور الذي تلعبه هذه الوكالة مستندا في ذلك إلى الإحصائيات الرسمية .

أولا – منهجية :

- استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها وأسبابها ومسبباتها واستخلاص النتائج لتعميمها، وهذا المنهج هو الأنسب للدراسة الحالية حيث قمنا بوصف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحللنا العوامل التي لها تأثير فيه ودور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى بولاية المسيلة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تنشيطها كما ونوعا.

ثانيا– مجتمع الدراسة:

- يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برامج التمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب، منذ إنشائها .

ثالثا– حدود الدراسة :اقتصرت هذه الدراسة الميدانية على عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية المسيلة والممتدة في الفترة (2010–2016) .

رابعا – الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم بهذه الدراسة استخدام أسلوب التكرارات والنسب المئوية في معالجة البيانات وذلك على ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها، حيث تم الاستعانة ببرنامج Excel لتجميع البيانات المحصلة وتبويبها وتحليلها.

المطلب الثاني : تقييم حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة .

نستعرض أهم مساهمات الوكالة الوطنية لدعم الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على مؤشرين مهمين تمثل تطور تعداد المؤسسات الممولة وحجم التمويل الممنوح وفي ما يلي عرضها:

أولا – تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة للفترة (2010-2016).

ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ولاية المسيلة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية نشاطها من خلال تمويل العديد من المشاريع في مختلف قطاعات النشاط والجدول الموالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة:

الجدول رقم (15): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة للفترة 2010-2016

السنوات	الحصيلة الولائية لعدد المؤسسات ص وم	النسبة %
2010	401	9.04
2011	719	16.23
2012	1360	30.67
2013	623	14.05
2014	642	14.47
2015	443	9.99
2016	274	5.54
المجموع	4434	100

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المسيلة

ويمكن توضيح هذه البيانات بشكل أفضل مما يعطي صورة على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عن طريق الوكالة من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة (2010-2016)

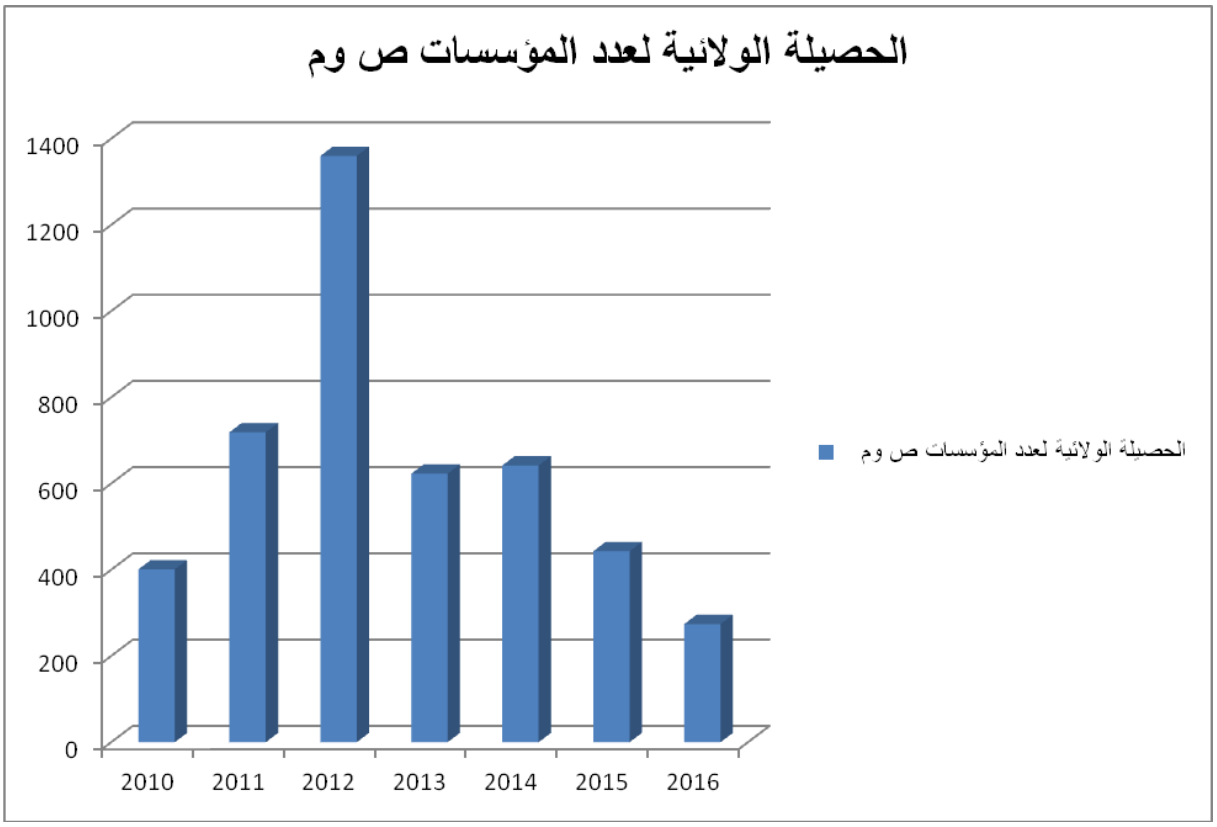

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة كان متزايدا حيث كانت في سنة2010 ضعيفة، فقد قدرت بحوالي401 مؤسسة، وهذا راجع إلى عدم وعي المواطنين بالخدمات التي تقدمها الوكالة على مستوى الولاية، أما في سنة2011 فنلاحظ ارتفاع محسوس بأكثر حيث وصلت عدد المؤسسات إلى 719، ثم بقيت في تزايد من سنة إلى أخرى إلى أن وصلت سنة 2012 إلى 1360مؤسسة ، وهي اعلى قيمة مسجلة لنشاط الوكالة وتعود هذه الزيادة المطردة في هذه السنة الى الاحداث التي شهدتها البلاد بداية من سنة 2008 مع ارتفاع اسعار

المواد الاستهلاكية مع التعديلات التي تقوم بها الحكومة من اجل تسهيل عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة فيما يتعلق بإلغاء معدلات الفائدة ، ثم بدأت في في التراجع لتصل سنة 2016 الى 274 مؤسسة ويرجع سبب ذلك الى الازمة المالية بسبب تراجع أسعار المحروقات .

ثانيا- حجم التمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية بالمسيلة للمؤسسات الممولة :

في ما يلي نوضح حجم التمويل الذي استفادت منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية المسيلة والجدول الموالي يوضح حجم التمويل التي استفادت منه هذه الأخيرة :

الجدول رقم (16) : حصيلة تمويل المؤسسات المنشاة من طرف الوكالة (2010-2016)

السنوات	حجم التمويل (مليار دج)	نصيب الإناث	نصيب الذكور
2010	1300202,85275	74922,084	1225280.769
2011	2349490,79425	123988,729625	2225502.065
2012	4698747,15745703	254966,79290625	4443780.365
2013	2422749,30616406	125065,56084375	2297683.745
2014	2433705,45428906	150206,61864843	2283498.836
2015	1857209,4050625	143746,5234375	1713462.822
2016	1278786.084375	80524.41575	119831.6686

المصدر : الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة بالمسيلة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الملحوظ في حجم التمويل المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة بولاية المسيلة ،حيث شهدت تزايدا ابتداء من سنة 2010 الى غاية سنة 2012

حيث بلغ حجم التمويل لهذه المؤسسات سنة 2010 ب 1300202,85275مليار دج ليصل سنة 2012 إلى 4698747,15745703 مليار دج أي بزيادة تقدر بحوالي 261 بالمئة ، ليعرف هذا التمويل تراجعا محسوسا بداية من سنة 2013 ليصل إلى ادني مستوياته سنة 2016 بقيمة 1278786 مليار دج ويعود سبب ذلك إلى تراجع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتيجة الأزمة الحاصلة بسبب تراجع أسعار المحروقات .

المطلب الثالث : تقييم حصيلة تمويل المؤسسات على التنمية بولاية المسيلة

في هذا المطلب سنحاول تقييم اثر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بولاية المسيلة على التنمية المحلية من خلال مجموعة من المؤشرات منها توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط و كذا عدد المناصب المستحدثة ضمن هذا الإطار .

المؤشر الأول: عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

نتيجة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بولاية المسيلة تم استحداث مناصب عمل لمختلف شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي واعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة للفترة الممتدة من 2010 الى 2016 كما يلي :

الجدول (17): عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

السنوات	عدد مناصب الشغل	النسبة
2010	996	13.90
2011	1379	19.24
2012	1617	22.57
2013	1360	18.98
2014	707	9.86
2015	728	10.16
2016	377	5.26
المجموع	7164	100

المصدر :الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

الشكل رقم (04) :عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2010-2016)

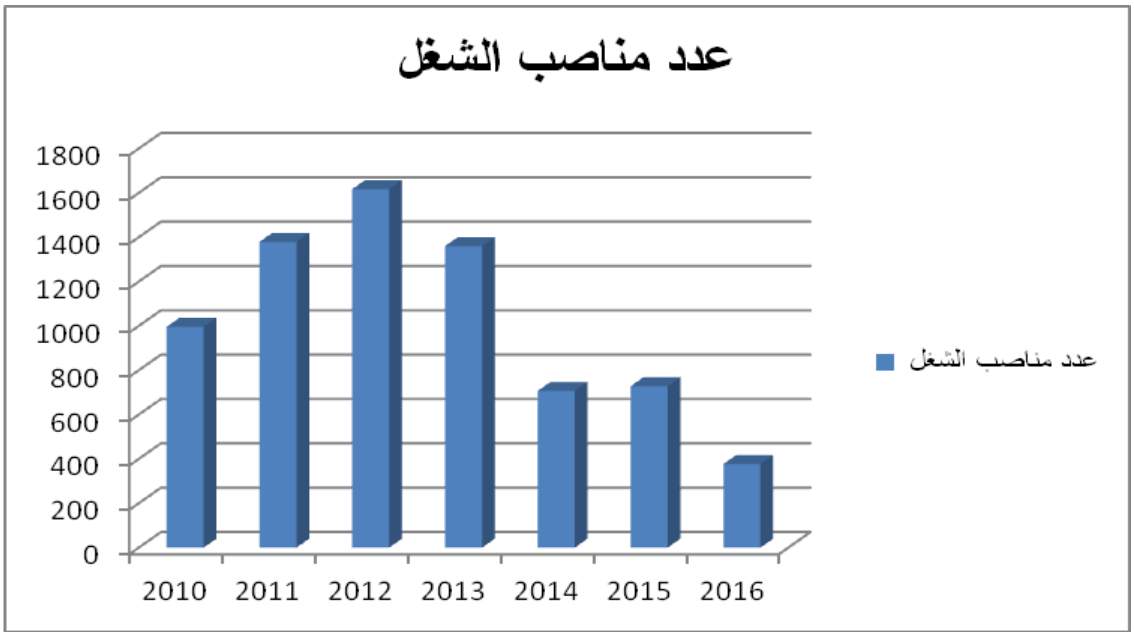

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

من خلال الجدول المبين أعلاه، نلاحظ أن عدد المناصب المستجدة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب شهدت تطور ملحوظا خلال الفترة(2010_2016) فقد ساهمت في خلق 7146 منصب عمل،حيث تمكنت من توفير 966 منصب عمل سنة 2010 ما يشكل نسبة 13.90% و خلال هده الفترة وحققت أعلى مستوى لها سنة 2012 بنسبة 22.57% وكما يلاحظ تراجع عدد المناصب المستحدثة بداية من سنة 2014 والتي بلغت 707 منصب عمل لتصل الى ادنى مستوياتها سنة 2016 ب 377 منصب عمل وتعود اسباب تراجع عدد المناصب المستخدمة الى تراجع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في اطار هذه الوكالة.

المؤشر الثاني: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة حسب الجنس وعدد مناصب العمل المستحدثة.

إن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب له اثر ايجابي على عدد المناصب الموفرة على فئة الشباب حسب جنسه (ذكر أو أنثى) وهو ما يسهم في

التخفيف من حدة البطالة عند هذه الفئة، والجدول الموالي يبن عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة لهذه الفئة حسب الجنس:

الجدول رقم (18): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس.

السنوات	عدد المؤسسات ذكور	النسبة	عدد المؤسسات إناث	النسبة	المجموع
2010	370	92.26	31	7.74	401
2011	688	95.68	31	4.32	719
2012	1283	94.33	77	5.67	1360
2013	585	93.9	38	6.10	623
2014	597	92.99	45	7.01	642
2015	402	90.75	41	9.25	443
2016	256	93.43	18	6.57	274
المجموع	4153	93.66	281	6.34	4434

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

ويمكن ترجمة البيانات الواردة في الجدول أعلاه في الشكل الموالي بغية اعطاء صورة واضحة عن تطور هذه المشاريع:

شكل رقم (05): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب الجنس

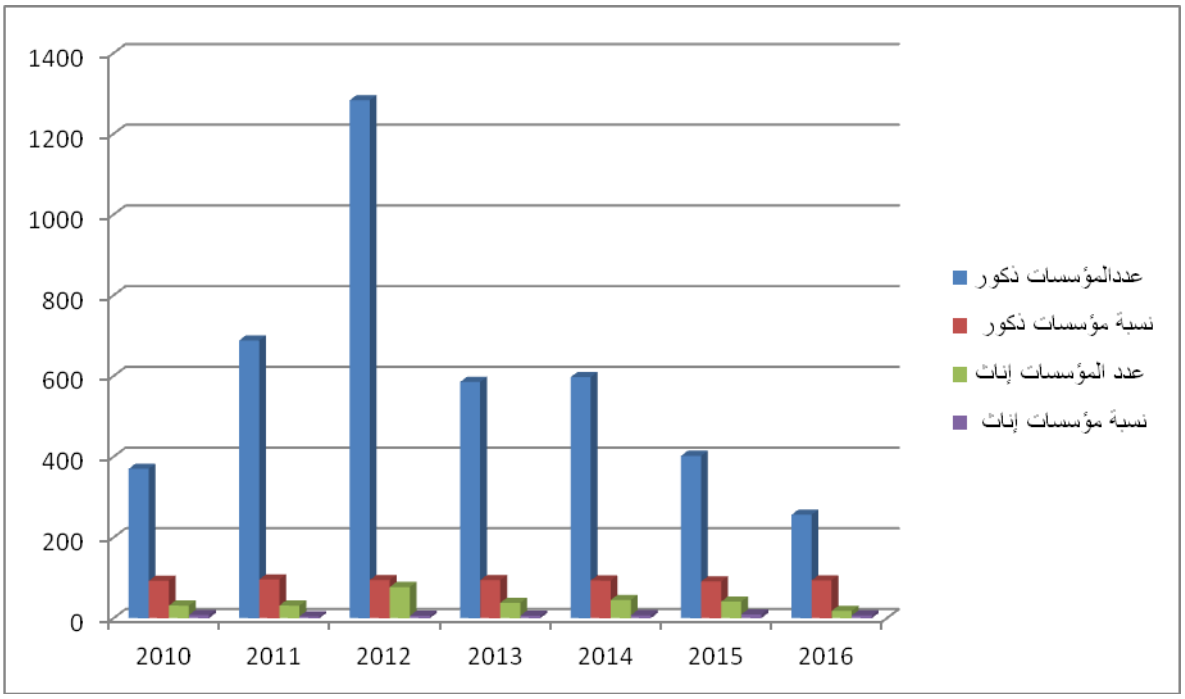

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة ان تطور عدد المؤسسات الممولة حسب الجنس شهد تطورا ايجابيا خلال الفترة 2010-2012 حيث تم ملاحظة زيادة ملحوظة في تعداد هذه المؤسسات في حين إن نسبة المشاريع الممولة عند الذكور سجلت مستويات أعلى مقارنة بتعداد المؤسسات لدى الإناث.

أما في الفترة 2013-2016 فقد سجلت هذه المؤسسات تراجعا مقارنة بالفترة السابقة نتيجة انخفاض في التعداد الإجمالي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشاة وهذا ما تم تفسيره في تراجع الدولة عن سياسية دعم هذه المؤسسات بعد الأزمة الحاصلة وتراجع أسعار النفط.

وعموما فان تعداد المؤسسات المستحدثة من طرف الذكور أكبر من مثيلتها عند الإناث نظرا لخصوصيات الولاية و والتي تعد من المناطق المحافظة التي لا تهتم فيها المرأة بالمقاولة وتكتفي فقط ببعض الحرف والصناعات التقليدية.

اما فيما يخص عدد مناصب العمل المستحدثة عند الذكور والإناث فالجدول الموالي يوضح عدد المناصب المستحدثة من طرف هذه الفئات :

الجدول رقم(19): العدد **الإجمالي للمناصب العمل المستحدثة حسب الجنس.**

السنوات	عدد المناصب ذكور	النسبة	عدد المناصب إناث	النسبة	المجموع
2010	919	92.26	77	7.74	996
2011	1308	95.85	71	5.15	1379
2012	1531	94.68	86	5.32	1617
2013	1290	94.85	70	5.15	1360
2014	661	93.49	46	6.51	707
2015	665	91.34	63	8.66	728
2016	353	93.63	24	6.37	377
المجموع	6727	93.9	437	6.01	7164

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

ويمكن التوضيح من خلال ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (06): عدد مناصب العمل المستحدثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2016)

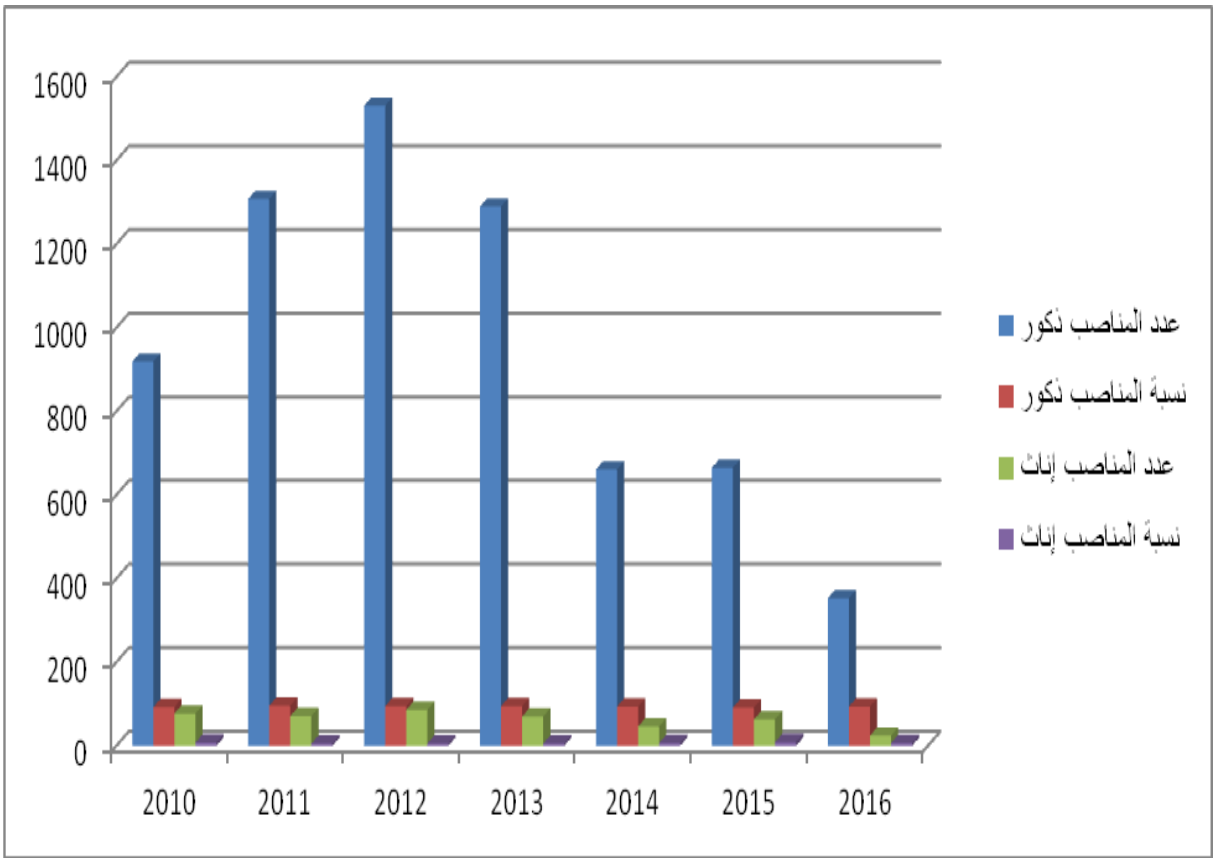

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة

من خلال الشكل السابق ، نلاحظ أن تعداد مناصب العمل المستحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة عرف تطورا ايجابيا للفترة 2010-2013 في حين شهد تراجعا في الفترة المتبقية ن في حين حضت المؤسسات المنشاة من طرف الذكور أعلى نسبة مقارنة بالإناث على اعتبار أن أغلبية المؤسسات المستحدثة من طرف الإناث تنشط في الصناعات التقليدية ولا تتطلب يد عاملة كثيفة .

المؤشر الثالث : الحصيلة الإجمالية للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات

من اجل معرفة ما مدى تأثير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوازن في ولاية مسيلة سوف نعرض من خلال هذا المؤشر توزيع هذه الاخيرة على قطاعات النشاط بالولاية :

الجدول رقم (20): تطور الحصيلة الإجمالية للقطاعات بولاية المسيلة خلال الفترة (2010-2016)

السنوات	الصناعات التقلدية	الصناعة	خدمات	اشغال عمومية	فلاحة	المجموع
2010	34	34	299	17	17	401
2011	30	34	588	37	30	719
2012	38	76	1147	50	49	1360
2013	42	95	382	30	74	623
2014	58	69	307	34	174	642
2015	40	72	149	22	160	443
2016	26	33	730	19	123	274

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة

ولإعطاء صورة أكثر وضوحا على توزيع هذه المؤسسات سوف نعرضها بالشكل التالي :

الشكل رقم (07) : توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط

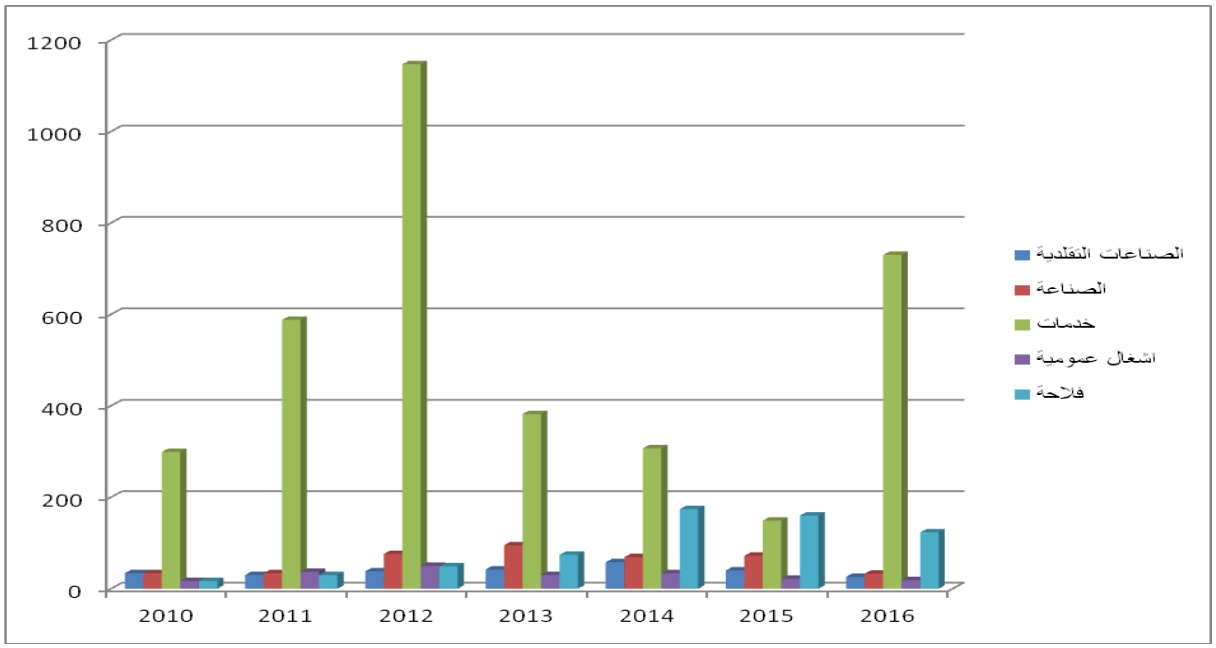

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ مايلي :

- أهم القطاعات التي تنشط بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة هي : الصناعات التقليدية ، الفلاحة والأشغال العمومية ، قطاع الخدمات والصناعة .

- يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث عدد المشروعات المستحدثة ويليه قطاع الصناعة والأشغال العمومية وفي المرتبة الأخيرة الصناعات التقليدية والفلاحة .

- عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات تراجعا كبيرا في الفترة 2013-2016 مقارنة مع الفترة 2010-2012 نظرا لغلق التمويل على هذا النشاط بولاية المسيلة .

- شهد قطاع الفلاحة تطورا ملحوظا في الفترة 2013-2016 مقارنة بالفترة 2010-2012 نظرا لتوجهات الدولة لدعم هذا النشاط وخاصة ان ولاية مسيلة تمتلك مقومات فلاحية كبيرة .

المبحث الثالث:استعراض النتائج واختبار الفرضيات

سيتم التطرق في هذا المبحث الى عرض مختلف النتائج المتعلقة بالدراسة ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة ومنه اختبار فرضيات الدراسة .

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

من خلال ما سبق تقديمه حول حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية المسيلة في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم الوصول إلى النتائج التالية:

- أن كل السنوات الدراسة التي قمنا بها حول حصيلة التمويل المقدمة من وكالة دعم الشباب في ولاية المسيلة كانت متزايدة وفي تطور ملحوظ الى غاية سنة 2012 وشهدت تراجعا في الفترة 2013-2016 ب 1300202,85275مليار د.ج ليصل سنة 2012 إلى 4698747,15745703 مليار دج أي بزيادة تقدر بحوالي 261 بالمئة ، ليعرف هذا التمويل تراجعا محسوسا بداية من سنة 2013 ليصل إلى ادني مستوياته سنة 2016 بقيمة 1278786 مليار دج ويعود سبب ذلك إلى تراجع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتيجة الأزمة الحاصلة بسبب تراجع أسعار المحروقات .

- ارتفع عدد المستفيدين من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالولاية سنة 2010 وصلت 401 مؤسسة ، ليصبح 1360 مؤسسة سنة 2012

  ويفسر ذلك بارتفاع البرامج الدعم الدولة لوكالات التشغيل الناتج عن انتشار التوعية به وبداية مساهمة رؤوس الأموال فيه سنويا .

- انخفاض عدد المستفيدين من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالولاية سنة2013 ليصبح 623 مؤسسة ليصل إلي ادني مستوى لها سنة 2016 ب 274 مؤسسة وهذا لتراجع الدولة عن دعم هذه الأخيرة بسبب تراجع أسعار النفط .
- أعطت الهيئة القائمة على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالنسبة لفئة النساء ونسبة ضعيفة جدا وعليه نؤكد ضرورة تحقيق العدالة بين الجنسين في التمتع بالبرامج الوكالة وفق ما تقضيه القوانين العمول بها .

- انحصار تمويل المشاريع الاستثمارية لوكالة في منطقة المسيلة على المشاريع خدماتي، والتي تكون أكثر فعالية في حال إضافة المشاريع الإنتاجية ذات طابع صناعي وزراعي والإشغال العمومية.

المطلب الثاني: مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة

فيما يلي تم مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة كما يلي :

الدراسة الأولى: خيرة الصغيرة كماسي،تقييم سياسة التمويل الداخلي في المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر ،دراسة تطبيقية للفترة 2005-2009

نلاحظ أن الدراسة الأولى ركزت على تقييم سياسات التمويل الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ورقلة, من خلال الواقع التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك الولاية.

حيث تتشابه الدراستان في أنهما قامت بسرد الجوانب التنظيمية والقانونية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تطرقت الدراستان إلى كيفية التطبيق العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى عدالة التمويل في فترة زمنية متشابهة تقريبا، وتختلف الدراستان في أن الدراسة الحالية قامت بإبراز نماذج محلية تمثل في ولاية المسيلة في حين الدراسة الأولى اكتفت بالدراسة سياسة التمويل الداخلي للمؤسسات وعلى المستوى ولاية ورقلة

الدراسة الثانية: أثر التنظيم الإداري على الأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لبعض مؤسسات صغيرة ومتوسطة لولاية سطيف.

نلاحظ أن الدراسة تشابهت مع الدراسة الحالية في معرفة أهم الآثار المالية والاقتصادية المترتبة علي التمويل وعلى التنظيم الإداري،حيث أن النتائج كانت متشابهة في أن هناك عدالة في التوزيع المشاريع بين الإناث والذكور، في حين أن الدراسة الحالية كانت تدرس التمويل من حيث طابعها المالي في حين الدراسة الأخرى ركزت على الجانب الادراي.

الدراسة الثالثة: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

- نلاحظ أن نتائج الدراستان تتشابه التركيز على دور المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة، ورقم كبير وفي تزايد مستمر، حيث سينتقل الاهتمام من عدد المستفيدين إلى حجم الاستفادة وهو الأمر الذي سيسهم في تثبيت التنمية المحلية، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الأخرى في اهتمامها بطبيعة المشاريع الاستثمارية ومدى مساهمتها في التنمية المحلية مما ستسمح هذه المشاريع بخلق الثروة.

المطلب الثالث : نتائج اختبار الفرضيات

من خلال النتائج السابقة نستنتج ما يلي:

الفرضية الأولى:

أثبتت الدراسة انه يمكن التمويل أن تؤدي وظيفتها الاقتصادية في ولاية المسيلة و تحقيق التنمية المحلية بتراجع نسبة البطالة بعد تطبيقها في شكل منظم عن طريق الوكالة,حيث تعمل التمويل على القضاء على البطالة في المجتمع السوقي، إذ أنها تستهدف البطالة في المقام الأول وتذهب لسد الحاجات الأولية ولهم بل أن المهمة الأولى التمويل هي علاج مشكلة المؤسسات علاجا جذريا أصيلا لا يعتمد على المشاكل الوقتية أو المداواة السطحية والظاهرية وذلك من خلال القروض , ألا أننا لاحظنا عدم التفريق بين البطالين في توزيع الحصص المشاريع الموجه إليهم.

حيث نميز نوعين من التمويل , فهناك التمويل ثاني حيث لا يمكن مساعدته إلا بتوفير مبالغ في شكل قروض يتحصل عليها بإيداعها مباشرة في حسابه البنكي , فلا يعقل أن يمنح مبلغ 2000000دج أو حتى 10000000دج لبطالين مرة واحدة السنة حيث لا يظهر اثر البطالين في حياة الذي يحتاج الدعم طوال السنة. والفقير القادر عن العمل حيث أن هذا النوع من حقه أن يحصل كغيره علي نصيب من التمويل في مرحلة أولى, إلا أنه من الجيد بناء إستراتجية لدعمه في انجاز مشروع استثمار يعود بالنفع علية ويحوله مستقبلا إلى احد المستفيدين.

صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية :

أثبتت الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير كبير على اقتصاد الولاية و كذلك على عناصر الإنتاج، وذلك لأن الأثر المباشر فيما يتعلق بالاستثمار هو تعبئة الطاقات المعطلة في المجتمع , ومما لاشك فيه إن تعبئة تلك الطاقات تعني توجيهها نحو الإنتاج , وكما لاحظنا مساهمة الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب في تنمية الاقتصاد وذلك في مجموعة من الصور الاستثمارية التي يمكن لصندوق إن يقوم من تمويلها للفقراء واهم هذه الصور هي :

1-تمويل البطالين برأس مال نقدي يعمل فيه ولا يستهلكه كثمن آلة حرفته .

2- شراء أصول ثابتة وتوزيعها علي المستفيدين .

3-استثمار أموال الوكالة في مشاريع استثمارية ثم تملكها للبطالين .

4- تقديم الخدمات التي تدخل في برامج تنمية الموارد البشرية .

ويلاحظ من خلال هذه الصور الاستثمارية إن لوكالة بالتأكيد ستؤدي إلى تخفيض من النسبة البطالة وكذلك الزيادة في حجم الاستثمارات في المجتمع من خلال استخدام هذه الصور الاستثمارية في دعم شريحة البطالين ,وهو ما يعني إن دالة الاستثمار في المجتمع يطبق التمويل ستكون اعلي من دالة الاستثمار في المجتمع لا يطبق من خلال الأثر المباشر والغير المباشر القروض على الاستثمار

صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: قامت الحكومة بإنشاء مؤسسات ومنظمات خاصة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومن بين هذه المؤسسات:

_ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **ansej**

_ الصندوق الوطني للتوفير على البطالة cnac

_ وكالة تمويل القروض الصغيرة والمتوسطة anjem

_ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi

الفرضية الرابعة: تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية المسيلة في التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤشرات التالية:

- ارتفاع عدد الشاب البطال المستفيدة من الوكالة من سنة إلى أخرى.
- الارتفاع المتزايد للمستفيدين الشباب من القرض .
- تنوع المشاريع الممولة من الوكالة في عدد من القطاعات.
- مساهمة الوكالة مكافحة ظاهرة البطالة من خلال القرض.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حولنا استعراض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المسيلة ودورها في التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال الاعتماد على مؤشرات تطور الكمي والنوعي لتمويل هذه المؤسسات عبر آلية Ansej ، وكذا التطور حسب الجنس والقطاع ومساهمته في التخفيض من معدلات البطالة.

حيث اظهرت النتائج المساهمة الفعلية لهذه الوكالة خلال فترة الدراسة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الشباب وإزالة عائق التمويل والتخفيف منه رغم بعض النقائص.

خاتمة

تم من خلال هذا البحث دراسة موضوع تمويل المؤسسات المصغرة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المسيلة2010-2016، بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا تتمثل في:

ما هو دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة ؟

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- نلاحظ التطور المستمر لحصيلة التمويل سواء على المستوى الوطني أو ولاية المسيلة.

- تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في منطقة المسيلة لتمويل المشاريع الاستثمارية وهي متزايدة ومتطورة.

- يساهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تشغيل الشباب وتخفيض معدلات البطالة.

- يلعب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دورا كبيرا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة المسيلة.

- تزايد عدد الشباب المستفيدة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية المسيلة.

- أن تمويل المشاريع الاستثمارية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في المسيلة ينحصر على المشاريع الخدمات، حيث أنه في حال إضافة المشاريع الإنتاجية الصناعية والفلاحة ستكون أكثر فعالية.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج السابقة والمناقشة تم ما يلي:

- أثبتت الدراسة انه يمكن التمويل أن تؤدي وظيفتها الاقتصادية في الجزائر و تحقيق التنمية المحلية بتراجع نسبة البطالة بعد تطبيقها في شكل منظم عن طريق صندوق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. **والتي تم إثبات الفرضية الأولى.**

- أثبتت الدراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير كبير على اقتصاد الوطني و كذلك على عناصر الإنتاج.وذلك لأن الأثر المباشر فيما يتعلق بالاستثمار هو تعبئة الطاقات المعطلة في المجتمع.

والتي تم إثبات الفرضية الثانية.

– أثبت الدراسة أن المؤسسات المصغرة واجهة معانات كبيرة من الناحية التمويلية في بعض القطاعات التي واجهة صعوبات كبيرة من بينها قطاع الحرف والفلاحة.

والتي تم إثبات الفرضية الثالثة.

- تعتبر حصيلة التمويل في الولاية ضعيفة مقارنة مع عدد المؤسسات وكذلك الوضع الاقتصادي المتنامي في النشاط الفلاحي والتجاري من جهة ,وعدم التركيز على المشاريع بدلا من المشاريع الوقتية من جهة أخرى.

والتي تم إثبات الفرضية الرابعة.

- تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية المسيلة في التنمية المحلية من خلال ارتفاع عدد الشباب المستفيدة وارتفاع عدد الشباب المستفيدين من القرض

التوصيات :

على ضوء النتائج السابقة , يمكن تقديم بعض التوصيات الآتية بين أيدي القائمين على هذا المشروع والتي نأمل أن تحقق الهدف المنشود منها نذكرها فيما يلي:

- ✓ الاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية في المجال التمويل مثل إطلاق صيغة جديدة من القرض الحسن,تشبه صيغة المشاريع التأهيلية الموجودة في بعض الدول الغربية كفرنسا .
- ✓ إعطاء استقلالية أكثر لوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال وضعه تحت إدارة رجال الأكفاء مما يساهم في رسم صورة ذهنية جيدة لدى المواطنين ومما سيؤثر أيضا على زيادة التمويل.
- ✓ العمل على ترسيخ الشفافية والحكومة في مؤسسات التمويل من خلال جعل الحسابات مكشوفة ودقيقة بهدف إقناع المواطنين بمصير الأموال التي يستفيدونها.

- ✓ استثمار أموال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على أساس إنشاء مؤسسات استثمارية مدروسة بعناية شديدة تملك أسهمها لمستحقي التمويل سواء كانت إدارتها من قبلهم أو باستخدام أهل الخبرة والكفاءة.
- ✓ تحفيز الشباب والمستثمرين والمقاولين وذلك من خلال التسهيلات الإدارية ورفع الضرائب عنهم أو التخفيف منها.
- ✓ رفع كفاءة القوى البشرية العاملة في مؤسسات التمويل وتوظيف أشخاص معروفين بالاستقامة والنزاهة والتقوى والعلم والسمعة العريقة.
- ✓ العمل على زرع الثقة بين المستفيدين والمحصلين علي القروض.
- ✓ تدريب الكوادر من النواحي المالي والإدارية والاقتصادية.
- ✓ نشر المقاولة في المجتمع الجزائري عن طريق الدعاية الإعلامية بكافة وسائل الاتصال الحديث والإعلام المرئي والمقروء والمسموع.
- ✓ وضع آلية تمكن الشباب من إعالة أنفسهم طوال حياتهم وفي الوقت نفسه تكوين قاعدة إنتاجية منهم.
- ✓ تحفيز النساء على ضرورة الاستثمار في مشاريعهم ضمن أموال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- ✓ زيادة استثمار في المشاريع الصناعية والزراعية من اجل رفع القدرات الإنتاجية للولاية، والمساهمة في التنمية المحلية.

أفاق الدراسة:

كأفاق للدراسة الحالية ومن خلال النقائص التي لمسناها أثناء إعداد هذا البحث يمكن أن نقترح كمواضيع لدراسات مستقبلية:

– دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل المشاريع الاستثمارية في منطقة الوادي.

- مساهمات برامج واليات الدعم الحكومي في تمويل المؤسسات المصغرة.

- دور القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة للشباب.

- دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تحقيق التنمية المحلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1- باللغة العربية:

1-1-الكتب:

1- خوني رابح، حساني رقية،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، دار ايتراك للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2008.

2- عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

3- فتحي السيد أبو السيد احمد،**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2005.

1-2- الملتقيات والندوات الوطنية والدولية:

1- بلوناس عبد الله.. وآخرون،**تكامل آليات التشغيل مع المؤسسات ص و م لتحقيق التنمية في الجزائر**، مجمل مداخلات الملتقى الوطني الأول، جامعة بومرداس،18-19 ماي 2011.

2- بوزهرة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (حالة المشروعات المحلية بسطيف)**، بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.

3- خوني رابح وحساني رقية، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.

4- خوني رابح، **واقع هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2000-2009**، الملتقى الدولي الثالث حول المقاولاتية، جامعة بسكرة، 2011.

5- سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات الحلول**، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر"، جامعة المسيلة (الجزائر)، يومي 28- 29 أكتوبر 2014.

6- شبايكي سعدان، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط،2002/04/09.

7- عبد الرحمن عبد القادر، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة**، الملتقى الدولي الثالث حول المقاولاتية، جامعة بسكرة، 2011.

8- محسن عواطف، بزقراري حياة، **مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول الإدارة المالية: رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 25-26 نوفمبر 2014، جامعة عنابة، الجزائر.

9- محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر أيام:25-28 ماي 2003.

10- ناصر سليمان ومحسن عواطف، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، فيفري 2011.

1-3- الرسائل العلمية:

1-4- وثائق رسمية، دراسات وتقارير:

1- الجريدة الرسمية العدد 74-المرسوم التنفيذي رقم 02-373المؤرخ في 2002/11/13، المتضمن إنشاء صندوق الضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- حميدي يوسف، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2008.

3- زرقاني رابح، **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2014.

4- العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسة الاقتصادية -حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطية، 2011.

5- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير، **من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة العامة العشرون، جوان 2002.

7- منظمة العمل العربي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية**، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 23 فيفري -1 مارس 2008.

1-5- المراجع بالفرنسية:

1- http://francais.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Profiles/Country/DZA.pdf.

2- IWord Bank Group Flagship Report, Doing Business 2018, Reforming to create jobs Algeria, 2018, p:08. consulte en: 01/03/2018.

الملخص

باللغة العربية:

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الاقتصادية الدولية.

وتعد إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم الصعوبات التي تواجهها، وهذا ما يستدعي إنشاء آليات وسياسات تمويل تتلاءم مع طبيعة وخصائص هذه المؤسسات، وفي هذا الإطار قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات سواء في الجوانب المالية أو التشريعية أو التنظيمية، ومن بين أهم الجهود المبذولة إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، كإستراتيجية هادفة إلى توفير التمويل والدعم وتشجيع الاستثمار والخروج من نفق البطالة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

باللغة الفرنسية:

L’importance grandissante ne cesse d’être attribuée aux petites et moyennes entreprises par la plupart des économies des pays développés. Au regard du rôle qu’elles jouent, notamment le rôle stratégique qu’elles occupent en marge des changements économiques internationaux.

Après les problèmes de financement des PME, les plus importantes sont celles qu’elles affrontent, ce qui nécessite la création de mécanismes et de politiques de financement qui concordent avec la nature et les spécificitésde ces entreprises. Et dans ce cadre, le gouvernement algérien a pris une série de mesures pour soutenir ces entreprises soit du côté financier, du coté législatif et du cotéorganisationnel, et parmi les plus grands efforts fournis, la création de l’agence nationale de soutien à l’emploi des jeunes (ANSEJ) et caisse nationale d’assurance chômage(CNAC), en tant que stratégie visant à fournir les moyens de financement et l’encouragement de l’investissement et la sortie du tunnel du chômage.

☒**Mots clés**: petites et moyennes entreprises, le financement des petites et moyennes entreprises, le soutien et le financement des structures des petites et moyennes entreprises, l'Agence nationale pour soutenir l'emploi des jeunes (ANSEJ) , le Fonds national d'assurance chômage (CNAC).